الحقائق الجلية

في شرح نظم

الخريدة البهية

تعضيد الشيخ: أبو بكر العدني ابن علي المشهور

تأليف: شفاء بنت محمد حسن هيتو

نسخة مزيدة بحواش مفيدة

الحقائق الجلية

في شرح

نظم الخريدة البهية

تعضيد : الحبيب أبو بكر العدني ابن علي المشهور

تأليف: شفاء بنت محمد حسن هيتو

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد أبو بكر العدني ابن علي المشهور

التاريخ : / / ١٤هـ
الموافق : / / ٢٠م

تقريظ على كتيب الحقائق الجليه

في شرح نظم الخريده البهيه

للمصونه شفاء بنت محمد حسن هيتر

رأيت ما سرّني من بحث شارحة … نظم الخريدة حتى عاد بي أملي

بنت الكرام غدت تحكي أماثلها … في شرح ما يعجز المجموع من رجل

شرح بهيج إذا ما شئت تقرؤه … يغنيك عن كتب في المطلب المَثَل

وكم رأيت شروحا مثله حملت … تعقيد ما فهموا من عُقدة الجُمَل

حتى غدا البعض في شكٍّ يوزعه … على الشعوب لسوء الفهم والعمل

وكم نرى اليوم من حرب مسعّرة … بجيش نقض لما قد كان في الأول

ومثل هذا أثار الشر في أمم … بشبهة الشرك في ثوب من الجدل

عمّ البلاد وأفضى ما نشاهده … من الصراع بسهل كان أو جبل

وليس من مخرج إلا إذا برزت … أمثال من شرحت منظومة الرَّجُل

فالشر لا ينتهي إلا بمعرفة … والخير لا يُقتَفَى إلا بنصر ولي

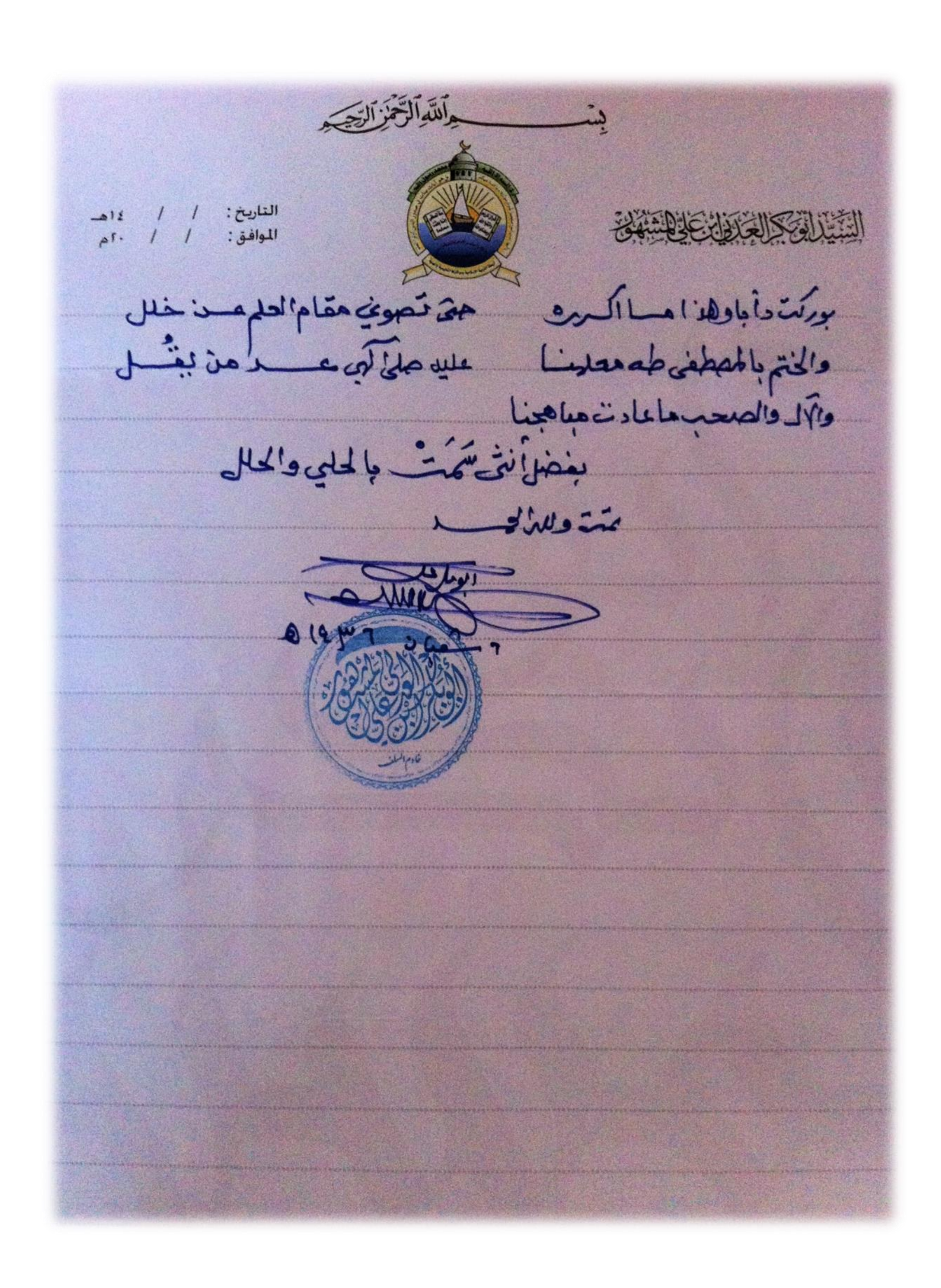
والحمد لله حمدا لا حدود له … من أظهر العلم في الأنثى مع الوجل

لله في الله فالأنثى لها شرف … في الدين إن حُفظت من جملة العلل

وظننا في التي أبدت محاسنها … علما وعقلا وقد صانته بالخجل

أن ينفع الله دنيا فيه ما ربها … مع العوافي على حِلّ ومرتحَل

تليفاكس السعودية: +966-2-6298942 جوال السعودية: +966-556678079 جوال اليمن: +967-777922192



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد أبو بكر العدني ابن علي المشهور

التاريخ : / / ١٤هـ
الموافق : / / ٢٠م

بوركت دأباً وهذا ما أكرره　　حتى تحوزي مقام العلم عن خلل

والختم بالمصطفى طه معلمنا　　عليه صلى إلهي عد من يقل

والآل والصحب ما عادت مباهجنا　　بفضل أنثى سمت بالحلي والحلل

تمت ولله الحمد

أبو بكر

٦ شعبان ١٤٣٦ هـ

أبو بكر العدني ابن علي المشهور
خادم السلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق في كل موجود دليلا على وجوب وجوده، وآيات دالَّة على تفرد أفعاله، فهو الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي افتقرت له الأرض والسماوات، وذلت لعظمته البحار والجبال الراسيات، أحمده حمد المفتقر إليه، الطالب دوام ستره ونعمته عليه، وأصلي وأسلم على مخرج الناس من ظلمات الجهل إلى أنوار العلم، ومن أوهام الباطل إلى يقين الحق، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واهتدى بهديه، وبعد:

فإن هذه المنظومة (الخريدة البهية) قد حوت اعتقاد أهل السنة والجماعة على طريقة إمامهم أبي الحسن الأشعري رحمه الله بكلمات قليلة، وعبارات بليغة، فكانت من خير المنظومات للطالب المبتدئ في هذا العلم.

ولما كانت الشروح عليها لا تناسب المبتدئ؛ لطول ممل، أو اختصار مخل، في زمان بعُد فيه الناس عن العلوم الشرعية، وانغلقت عليهم عباراتها، رأيت أن أضع عليها شرحا للمبتدئين، أوضح فيه معانيها، وأبين قواعد مذهب أهل السنة والجماعة، بعبارات قريبة سهلة، متكلة بذلك على الله تعالى، سائلة توفيقه، ومستعينة بما استقيته من كتب أئمتنا رضوان الله عليهم، ودروس مشايخ أهل السنة والجماعة في زماننا وكتبهم حفظهم الله تعالى.

والله أسأل أن ينوّر به بصائر أناس قد عموا عن الحق، ويهدي بها أناسا قد فارقوا جماعة المسلمين، فضلوا في عقائدهم وأضلوا، وأن يتقبله مني ويجعله خالصا لوجهه الكريم.

يقول راجي رحمةَ القديرِ   أي أحمد المشهور بالدردير

مؤلف هذه المنظومة: هو الإمام العلامة أحمد بن محمد العدوي المالكي الأزهري الخلوتي، المعروف بالدردير.

ولد سنة (1127هـ)، وأمضى حياته في طلب العلم وبذله، وصنف في علوم شتى من علوم الشريعة، وتلقى الناس كتبه بالقبول، فمن تآليفه في الفقه: ((شرح مختصر

خليل))، و((أقرب المسالك إلى مذهب مالك))، وصارت كتبه من الكتب المعتمدة في المذهب المالكي، لذكره فيها الراجح في المذهب.

وفي العقيدة: ((الخريدة البهية))، وشرحها.

وفي التصوف: ((تحفة الإخوان في آداب أهل العرفان)).[1]

وغيرها كثير، وتوفي سنة (1201هـ).

الحمدُ لله العليِّ الواحدِ … العالِمِ الفرْدِ الغنيِّ الماجدِ
وأفضلُ الصلاةِ والتسليمِ … على النبي المصطفى الكريم
وآله وصَحْبِهِ الأَطْهار … لا سِيَّمَا رفيقُهُ في الغارِ
وهذه عقيدةٌ سَنيَّة … سميتها الخريدةَ البهية
لطيفةٌ صغيرةٌ في الحجمِ … لكنها كبيرةٌ في العلم
تكفيك علما إن ترد أن تكتفي … لأنها بزبدة الفنِ تفي

1- وهكذا كان أئمتنا رضوان الله عليهم يجمعون بين العلوم الثلاثة، ثمرة باقي العلوم: العقيدة، والفقه، والتزكية، هذه العلوم التي تُقوِّم شخصية الإنسان، فشخصية الإنسان مكونة من أفكار، ومشاعر تنتج عنهما الأفعال، فجاء علم العقيدة مهذبا للأفكار، وعلم التزكية مهذبا للمشاعر، وعلم الفقه مهذبا للأفعال، ووجب على كل مسلم الاهتمام بهذه العلوم الثلاثة، لتتكامل شخصيته الإسلامية.

وأما باقي العلوم فهي إما أصول تستخرج هذه العلوم الثلاثة منها، كالقرآن، والحديث، وإما علوم ضبط للأصول وحماية لها، كضبط القراءات القرآنية، ومصطلح الحديث، وعلم الرجال، وما يتبع ذلك.. وإما علوم آلة، يكون بواسطتها الاستخراج، كالمنطق، والأصول، وعلوم اللغة من نحو، وبلاغة، وصرف، ووضع وغيرها... وهذه العلوم كلها فرض كفاية وليست فرض عين، إذ لا يحتاجها كل إنسان، بخلاف الثلاثة الأول، فهي الثمرة التي يحتاجها كل إنسان لتتكامل شخصيته، ويحصل التوافق بين أفكاره ومشاعره، فتتوازن أفعاله، وتسير على نهج مستقيم.

لكن، ويا للأسف قد أهمل أكثر الناس هذه العلوم، فتولدت بين المسلمين الشخصيات المضطربة، التائهة، المنقطعة عن أسلافها، والمصطبغة بغير صبغة الله.

لم تأكل من حيث أكل أسلافها فجاعت جوعا جعلها تُقبل على أكل الخبيث والطيب، فاستبدلت تلك العلوم بالضياع والاستقاء من كل مورد خبيث، وأقبلت على الدورات المسماة بدورات "التنمية البشرية" والتي تجمع الغث وسمين، وتخلط بين الخير والشر.

فالمُطَّلِع على تاريخ الأمة يرى كم ولدت علوم الشريعة من شخصيات متوازنة كان لها الأثر في إنشاء أعظم حضارة في الإنسانية، ارتقت بالفرد والمجتمع إلى أعلى مكان، لأنها أسست على الحقيقة العظمى وهي العبودية الخالصة لله وحده.

وبالمقابل يرى كم دمرت تلك الدورات المُستحدثة في المجتمع من أفراد، وأُسَر، ومجتمعات؛ لأنها بنيت على تقديس الذات، وتنمية الأنانية، والجرأة بلا علم، والإقدام بلا تعقل.

فنسأل الله أن يرد المسلمين إلى الإقبال على منبعهم العذب الصافي ليستقوا منه، ولن ينفع آخر هذه الأمة إلا ما نفع أولها، وهو الاستقاء من المورد العذب النقي.

الخريدة البهية: هي اللؤلؤة التي لم تثقب.

وزبدة الشيء: هي خلاصته.

أول ما بدأ به الناظم رحمه الله ذِكرُ الحُكم العقلي، ولا بدَّ من تقديم مقدمة في أسباب العلم وطرقه الصحيحة، وذلك لأن إثبات الأحكام ونفيها لا بدَّ أن يكون تابعا لطرق معرفية صحيحة معتبرة.

وقد بين الله تعالى في كتابه العزيز أصول هذا المطلب في الآيات الكريمة، ومنها قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٧٨﴾ النحل

فالإنسان يولد خاليَ الذهن من المعلومات، ثم يبدأ بتلقي المعلومات عن طريق الحواس الخمس التي خلقها له الله تعالى، وهي السمع، والبصر، واللمس، والشم، والذوق، وهذه الحواس بَريد بين العالم الخارجي والإنسان، فلولاها لما استطاع الإنسان أن يحس بما حوله، أو يعقله.

وهذه الحواس لا تحكم بشيء، وإنما تنقل فقط المعلومات للقلب والعقل، وهما اللذان يدركان ويحكمان، فهي واسطة الإدراك.[1]

ثم إن كان الإدراك لشيء مفرد مجرد عن أي نسبة لشيء آخر، فهذا الإدراك يسمى: تصورا.

وذلك كإدراك مفهوم الإنسان دون نسبته أو الحكم عليه بأي شيء، وإدراك الحركة دون نسبتها أو الحكم عليها بأي شيء.

فإن نُسِبَت الحركة للإنسان، أي: تُصور أن الإنسان متحرك، وأُقر بهذه النسبة، سُمي ذلك: حُكما، وتصديقا.

فالحكم هو: نسبة أمر إلى أمر، أو نفيه عنه، والإذعان للنسبة هو التصديق.

وتصديقنا للأشياء وحكمنا عليها، إن كان ناتجا عن إدراك جازم لا تردد فيه، مطابق للواقع عن دليل، سمي اصطلاحا: **بالعلم**، وتكون نسبته 100%.

1- وقد يقول البعض: إن الإدراك يكون بها نفسها.

وقولنا: (الإدراك الجازم) يخرج الإدراك المتردد، فإذا كان عندنا أدنى تردد في الحكم على الشيء، لم يكن حكمنا علما، وإن بلغ 99%.

وقولنا: (المطابق للواقع) يخرج المخالف للواقع، فقول المسلم: "الله واحد" عِلم؛ لأنه جازم بحكم مطابق للواقع، فالله في واقع الأمر واحد.

وأما قول النصراني: "الله ثالثُ ثلاثة" فلا يسمى علما؛ لأنه وإن كان جازما فيه دون تردد، إلا أنه مخالف للواقع، فالله في الواقع واحد، والإدراك الجازم المخالف للواقع لا يسمى علما، بل إيمانا فاسدا، واعتقادا باطلا، وجهلا.[1]

وإن كان في الإدراك تردد بين أمرين أحدهما أرجح من الآخر، فالراجح يسمى **ظنا**، ونسبته من: 51% إلى: 99%.

والمرجوح يسمى **وَهمَاً**، ونسبته من: 1%، إلى: 49%.[2]

وذلك كأن يخبرنا إنسان واحد صادق بموت المَلِك، فخبره وإن كان صادقا لا يبلغ اليقين، وإنما يتفاوت إدراكه بين درجات الظن.

وكلما زادت نسبة الظن، انخفضت نسبة الوهم، فإن كان ظنُ صدقِهِ يبلغ: 90%، كان وهمُ كذبه أو خطئه يبلغ: 10%، وإن كان ظن صدقه يبلغ: 75%، كان وهم كذبه أو خطئه يبلغ: 25%.

وإن كان الإدراك مترددا بين أمرين متساويين، لا يرجح أحدهما على الآخر، كان شكا، ونسبته: 50%.

1- وتسميته إيمانا من حيث اللغة بمعنى التصديق.
وأما الإيمان الشرعي الذي يقبل عند الله فلا يقبل فيه التصديق المجرد، بل لا بد أن يكون تصديقا بلغ مبلغ العلم بضوابطه، مصاحبا للانقياد النفسي لهذا العلم، فعندها يسمى إيمانا شرعا.
فإبليس مؤمن لغةً، لأنه مُصدِّق بالله تعالى، واليوم الآخر، وغير ذلك، إلا أنه لم يَنْقَد لهذا التصديق، فهو كافر.

2- وأول ما ينبغي للإنسان فعله، أن يطهر عقله من الأوهام، ويفكر بتجرد عما يحمله من أفكار ربما تكون باطلة فتقيد عقله، وتقلب عليه الحقائق.

فكثير من الناس يكبر الوهم في عقولهم حتى يسيطر عليهم، فيبنون أحكامهم عليه، ويعيشون حياتهم في ظلماته.

وقد انتقلت حياة كثير من الشباب اليوم مع الأدوات الإلكترونية إلى عالم الأوهام، وجهد أعداء الإنسانية في تنويع هذه الوسائل ليأسروا الشباب فيها ويُخدِّروهم بها، ويبقى الواقع تحت سيطرتهم هم يعيثون فيه فسادا كما يشاؤون، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وذلك كأن نرى حيوانا يمشي على أربع من بعيد، فنتردد بين كونه حصانا وكونه حمارا، ولا نرجح أحدهما على الآخر، فإدراكنا لكون هذا الحيوان حصانا أو حمارا، شكٌّ.

ثم إنَّ حُكمنا على الأمور بأن ننسب أمرا إلى أمر أو ننفيه عنه، يكون بواسطة أحد ثلاثة أمور:

1- الوضع، ويندرج تحته الشرع؛ لأنه وضع إلهي.

2- العادة.

3- العقل.

فيسمى حكما وضعيا، أو عاديا، أو عقليا، بحسب الواسطة التي أوصلتنا إلى هذا الحكم.

الحكم الوضعي:

فالحكم الوضعي، إن نظرنا إليه من حيث إنه وضعي، فهو: إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه بواسطة الوضع.

وهو ما تواضع عليه فئة معينة من الناس، والوضع: جعل شيء بإزاء شيء آخر، بحيث يتبادر الثاني عند تبادر الأول.

وذلك كوضع اللون الأحمر في الإشارة بإزاء منع المرور، فإن رُئي اللون الأحمر، تبادر إلى الذهن منع المرور.

ثم إن مشى رجل في الطريق والإشارة حمراء، فإننا نحكم عليه بالمخالفة، وحكمنا هذا مستمد مما تواضع عليه منظمو المرور.

ومثله كل الأحكام القانونية التي تستمد من وضع فئة من الناس، ومن ذلك عادات الشعوب التي يتعارف عليها أهل البلاد.

وإن نظرنا إليه من حيث إنه شرعي فهو: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين.

وينقسم إلى إيجاب، وندب، وتحريم، وكراهة، وإباحة، والكلام فيه محله علم الفقه وأصوله.

الحكم العادي:

والحكم العادي: هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه بواسطة التكرار.

وذلك كحكمنا على النار بأنها محرقة، فهذا الحكم مستمد من القوانين التي وضعها الله سبحانه وتعالى للكون، فهي من عادة الكون التي يجريها الله سبحانه وتعالى فيه.

وتعرف بواسطة التكرار والتجربة.

فالإنسان الذي لم يعرف النار في حياته، لا يمكنه أن يحكم بأن كل نار محرقة من أول مرة، بل لا بد له من أن يتكرر الأمر عنده كي يتمكن من الحكم بذلك.

وكذا لو كانت لديه قطعة زجاج رقيقة، ولم يعرف الزجاج في حياته، فأخذها ورمى بها بقوة على أرض صلدة، فانكسرت، فإنه لن يتمكن من الحكم بأن كل زجاج رقيق ينكسر بوقوعه بقوة على أرض صلدة، بل لا بد من تكرر هذا الأمر.

وينقسم الحكم العادي إلى واجب، ومستحيل، وجائز.

فطلوع الشمس من مشرقها، واجب عادي.

وإبصار الإنسان بيده، مستحيل عادي.

وولادة الحامل لستة أشهر، جائز عادي.

ويدخل في الأحكام العادية غالب علم الكيمياء، والفيزياء، ونحو ذلك من العلوم التي تخص القوانين الكونية.

والأسباب العادية ليس لها تأثير، وإنما المؤثر هو الله تعالى، فالله تعالى إن أراد ظهور أثرها، خلقه عند وجودها لا بها.[1]

وذلك كالدواء، فإن وجد الدواء، وأراد له الله تعالى أن يشفي، خلق الشفاء عند تناوله.

وهكذا النار، إن أراد الله احتراق الشيء، خلق الإحراق عند ملامستها للشيء، والسحر، إن أراد أن يضر، ونحو ذلك من كل سبب عادي.

ومع هذا، فإنه لا يجوز لنا أن نلقي أنفسنا في النار على أنها لا تحرق إلا بإرادة الله تعالى؛ لأننا مكلفون شرعا بالأخذ بالأسباب العادية، والسير على القوانين التي وضعها الله للكون، ومنها اجتناب النار.

ولكننا مع أخذنا بالسبب العادي نعتقد أنه لا تأثير له، وإنما المؤثر هو الله سبحانه وتعالى إن أراد.

والواجب والمستحيل العاديان يمكن أن يتخلفا، ويسمى تخلفهما خرقا للعادة.

---

1 - ولا يترتب على تخلف أثرها اجتماع نقيضين أو ضدين.

وخوارق العادات ستة: المعجزة، والإرهاص، والكرامة، والمعونة، والاستدراج، والإهانة، وسيأتي بيانها والكلام عليها في مبحث النبوات.

الحكم العقليُّ:

والحكم العقلي: هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه بواسطة العقل، أي بأن لا يتوقف العقل في حكمه بإثبات أمر أو نفيه على وضع واضع، أو تكرار، أو مشاهدة وتجربة.

وقد ذكره الناظم فقال:

أقسامُ حكمِ العقلِ لا مَحَالةْ	هي الوجوبُ ثم الاستحالةْ
ثم الجوازُ ثالثُ الأقسامِ	فافهم مُنِحتَ لذةَ الأفهامِ
وواجبٌ شرعاً على المكلَّف	معرفةُ اللهِ العليِّ فاعرفِ
أي يعرفَ الواجبَ والمحالا	مع جائزٍ في حقهِ تعالى
ومثلَ ذا في حق رسْلِ اللهِ	عليهِمِ تحيةُ الإلهِ
فالواجبُ العقليُ ما لم يقبلِ	الإنتفا في ذاته فابتهلِ
والمستحيلُ كلُ ما لم يقبلِ	في ذاته الثبوتَ ضدُ الأولِ
وكلُ أمرٍ قابلٍ للانتفا	وللثبوتِ جائزٌ بلا خفا

فالواجب العقلي: هو ما لا يقبل الانتفاء في ذاته، وذلك كأخذ الجسم حيّزا من الفراغ، فهذا واجب عقلي، يستحيل أن ينتفي، بأن يوجد جسم لا يأخذ حيّزا من الفراغ؛ لأن كون الجسم ذا حيّز هو أمر ذاتي له، فلا يتصور العقل جسما دون أن يكون له حيّز.[1]

وكنتائج المسائل الحسابية، فحاصل جمع واحد مع واحد يجب أن يكون اثنين، ولا يمكن انتفاء هذا الحكم، أو انخراقه بأن يساوي ثلاثة مثلا؛ لأنه غير قابل لذلك.

والمستحيل العقلي: هو ما لا يقبل الثبوت في ذاته، وذلك كاجتماع النقيضين، بأن يكون الشيء موجودا ومعدوما في الوقت نفسه، فهذا مستحيل عقلا، غير قابل لأن يوجد.

1 - ولأنه يلزم من قولنا: "هو جسم، ولكن لا يأخذ حيزا"، اجتماع الشيء والمساوي لنقيضه، فكأننا قلنا: هو جسم، وهو ليس بجسم.
ولو قلنا هذا المكان لونه أحمر وأسود، بنفس الوقت، ومن نفس الجهة، فهذا مستحيل عقلا، غير قابل للثبوت، لكونه يجمع بين الشيء وضده.
واجتماع الضدين، أو النقيضين مستحيل عقلا.

والجائز العقلي: هو ما يقبل الوجود والعدم في ذاته، وذلك كوجود أي إنسان، فإن وجوده وعدمه ممكنان عقلا.

وكقدرة فاقد العين على الإبصار، فإنه وإن كان مستحيلا عادة، إلا أنه جائز عقلا.

وكطلوع الشمس من جهة المشرق، فهو واجب عادة، جائز عقلا.

وكانقلاب العصا إلى ثعبان، ووجود ولد بلا والد، ونحو ذلك من معجزات الأنبياء صلوات ربي وسلامه عليهم، فإنها لا تخرق الأحكام العقلية؛ لأنها غير قابلة للانخراق، وإنما تخرق الأحكام العادية.

وكل من الواجب والجائز والمستحيل ينقسم إلى:

ضروري، وهو: ما لا يحتاج إلى نظر أو استدلال، فيحكم الإنسان العاقل عليه بالوجوب، أو الجواز، أو الاستحالة بمجرد تصوره، وذلك كالحكم بأن الجسم الصغير لا يحتوي على الجسم الكبير، وأن ناتج جمع واحد وواحد يساوي اثنين.

ونظري، وهو: ما يحتاج إلى نظر واستدلال، فلا يتمكن الإنسان العاقل عادة من القطع به دون الاستدلال عليه، والتفكر فيه بالنظر والبحث في الأدلة، وذلك كالحكم بأن الله تعالى مخالف للحوادث، ونتائج المسائل الحسابية المعقدة، ونحو ذلك.

ولما كان واجبا على الإنسان إن أراد أن يثبت لغيره أمرا معينا، أن يكون بين المُثبِت والمُثبَتِ له أمور مسلّمة، يبنيان عليها كلامهما، وليس هناك من أمر مُسلَّم بين بني آدم جميعا إلا المبادئ الأولية العقلية، فقد بنى أئمتنا رضوان الله عليهم أدلة العقائد على الأحكام العقلية الموافقة للأدلة النقلية -إذ لا تعارض بين العقل والنقل-؛ ليتمكنوا بذلك من محاورة أي إنسان في أي زمان ومكان.

ولم يكتفوا بالأدلة النقلية[1]؛ إذ لو أنهم اكتفوا بها، فسألهم الملحد: ما الدليل على أن كل ما في الكون من خلق الله؟

1- وليس معنى هذا أنهم لا يلتفتون للنقل، بل ربما اكتسبوا الدليل العقلي من النقل نفسه، إلا أنهم لا يحاججون به من لا يؤمن بالله على أنه كلام الله، بل على أنه دليل عقلي، أو نحوه.

وربما عكس بعض الدعاة إلى الله الأمر، فاستدلوا بالإعجاز القرآني سواء اللغوي، أو الأسلوبي، أو العلمي على أنه يستحيل أن يكون هذا الكلام إلا من خالق الكون، فيثبتون من خلال ذلك وجود خالق الكون وهو الله، وهذا أسلوب متين جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، إلا أنه لا يكون حجة إلا على من فهمه.

فقالوا: قوله تعالى:﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّٰرُ ١٦﴾ الرعد.

لقال لهم: إني لا أؤمن بربكم فتستدلوا عليّ بكلامه، فكلامه ليس حجة عليّ، وإنما أريد دليلا يكون مشتركا بيني وبينكم، أؤمن به، كما تؤمنون به.

فلو أقاموا عليه الدليل العقلي، للزمه التسليم به، ولن يتمكن من رفضه، إلا أن يكون معاندا.

فإن اعترض معترض وقال: فكيف نفعل بالعقائد التي لا يمكن إثباتها بغير النقل كالجنة والنار، ونحوهما؟

قلنا: إننا بعد أن نثبت له العقائد التي يمكن الاستدلال عليها بالعقل، فإن هذه العقائد ستلزمه بالتسليم للنقل؛ لأننا سنثبت له صدق ناقل هذا الشرع، وإذا ثبت صدقُه عموما، ثبت صدقُه في خصوص كلِّ خبر ينقله، كما سيأتي بيان ذلك في نهاية هذا الكتاب، بإذن الله تعالى.

وبهذا يظهر معنا أن علم الكلام ينقسم إلى قسمين:

قسمٌ لا يمكن الاستدلال عليه إلا بواسطة النقل، وتسمى: (العقائد السمعية)، وذلك كاليوم الآخر، والجنة، والنار، ونحوِ ذلك من الأمور التي لا يتمكن العقل المجرد من القطع بها، ولا يتوقف إيماننا بالله تعالى عليها، فلا نحتاج للإيمان بها قبل إيماننا بوجود الله تعالى.

وقسم لا يمكن الاستدلال عليه بالنقل، فنستدل عليه بالعقل، وذلك كوجود الله تعالى، وقدرتِه وعلمه، لتوقف إيماننا بالأدلة السمعية على الإيمان به، فكيف يؤمن إنسانٌ بالقرآنِ قبل إيمانِه بوجودِ الله تعالى مُنزِلِ القرآن؟!

ولا يمكنُ أن نحتج على الكافرِ بوجود الله تعالى بالآيات القرآنية الخالية من الحجج والبراهين كما قدَّمنا.

فمن فهم اللغة وأعماقها أمكن أن يحتج عليه بالإعجاز اللغوي، ومن فهم المسائل العلمية أمكن أن يحتج عليه بها، ومن فهم الأسلوب الإلهي العالي المتين، احتُجَّ به عليه.. وإلا فلن تكون الحجة ملزمة له.

ولم يستخدم أئمتنا رضوان الله عليهم هذا الأسلوب في الاستدلال؛ لأن اللغة العربية ضعفت وما عاد يفهم دقائقها إلا الأقل من القليل، والمسائل العلمية لم تكن قد بلغت مبلغها اليوم، حتى في زمننا لا يفهمها إلا من له اطلاع علمي، فليس ذلك أمرا مشتركا بين العقلاء، فعدلوا عن هذه الأساليب لأسلوب يجمع العقلاء جميعا، وهو الدليل العقلي.

ومن فوائد الاستدلالِ بالدليل العقلي في العقائد أنه يفيد العلم، ولا تتعدد نتائجه، فلو ثبت به الدين الحق، ثبت بطلانُ ما سواه من الأديان، كما يستحيل أن يكون ناتجُ ضربِ خمسة في خمسة، خمسةً وعشرين، وستةً وعشرين، بل لا بد من أن يكون أحدُ الناتجين حقا، والآخر باطلا[1].

فمثلا إذا ثبت أن الله واحد، استحال أن يكون ثلاثة، فيظهر بذلك بطلان اعتقاد النصارى.

ولذا، فإن أئمتنا رضوان الله عليهم اهتموا بالأدلة العقلية اهتماما كبيرا؛ ليتمكنوا بذلك من مناقشة جميع المِلل، وإبطالِها، وكتبوا في ذلك الكتبَ الموسعةَ، والمختصرة، وأتوا في كل كتاب بما يناسبه من الدليل، وهم في ذلك كله عاملون بما أمرهم الله تعالى به في كتابه من التفكّر، والتعقّل، والتدبّر، ولا يتم ذلك إلا باستخدام العقل وأحكامه.

والاستدلال العقليُّ للعامة يكون بأسلوب عامي، وللمبتدئ بأسلوب واضح، ولا تُذكر له الخلافات، ثم لطالب العلم المتوسِعِ بأدلة متوسعة، وذكر الخلاف فيها،

1- ويتبين لنا عند إثبات الدين الحق أن العقائد التي جاء بها الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم على مر العصور واحدة، لا اختلاف فيها، وإنما الاختلاف في الأحكام التكليفية.

وكذلك لا اختلاف بين المسلمين ممن كان من أهل السنة والجماعة في المسائل الأصلية في العقائد، وإن اختلفوا في المسائل الفرعية، واختلفوا في الفروع العملية على أربعة مذاهب.

والفرق بين الأمور العملية والأمور الاعتقادية؛ أن الأمور العملية إنشاءات تنتج عنها الأعمال، ولا يضر الاختلاف في طريقة أداء العمل، ما دام المطلوب سيتحقق بطريقة مشروعة، وأما العقائد فأخبار، والخبر في ذاته إما أن يوافق الواقع فيكون صادقا حقا، وإما أن يخالفه فيكون كذبا باطلا، ولا يمكن أن يكون في ذاته صادقا وكاذبا.

فلو فُرِض أن هناك خلافا بأصول العقائد، كأن وصف إنسانٌ الله تعالى بصفات، ووصفه آخر بصفات مناقضة أو مضادة للصفات التي وصفه بها الأول، لاستحال أن يكونا عابدين إلها واحدا، بل يتبين أن كلا منهما يعبد غير الإله الذي يعبده الآخر؛ لاستحالة اجتماع المتناقضات، والمتضادات، وإذا كان أحدهما عابدا للإله الحق، فلا بد أن يكون الآخر يعبد باطلا.

وذلك كما لو قلت لرجلين أتعرفان زيدا؟ فقالا: نعم، ثم وصفه أحدهما بأنه: قصير سمين أبيض البشرة عيونه خضراء، ووصفه الآخر بأنه طويل نحيف أسمر البشرة عيونه سوداء.. لعلمت مباشرة بأنهما يتحدثان عن زيدين اثنين مختلفين.

وأما لو فرضنا أني طلبت من أربعة أشخاص أن يطبخ لي كل واحد منهم دجاجا مشويا مع الخضار، فشواه أحدهم بالحطب، والثاني بفرن كهربائي، والثالث بتنور، والأول شوى كل نوع من الخضار منفردا، وأما الثاني فخلط بينهما من البداية، وأما الثالث فأفرد الدجاج وخلط ما بين الخضار، ولكن الجميع قدم الطعام المشوي بالخضار في الوقت المحدد.. لقبلت منهم جميعا ماداموا قد استعملوا طرقا لم أنههم عنها، وحققوا ما طلبته منهم.. فكذلك تكون المذاهب في الاختلاف بما يؤدي إلى المطلوب بالطرائق المشروعة.

ومناقشتِها، ونحو ذلك من أمور تجعل من طالب العلم المُجِد جبلا راسخا في اعتقاده، يُبطِل العقائدَ المنحرفة بثقة دون أن يتأثر أو يتزعزع بعقيدتِه.

وقد ذكر الناظم رحمه الله تعالى حكم تعلُّمِ العقائدِ بقوله في الأبيات التي مر ذكرها:

وواجبٌ شرعا على المكلف	معرفة الله العليِّ فاعرفِ
أي يعرف الواجب والمُحالا	مع جائز في حقه تعالى
ومثلَ ذا في حق رسْلِ الله	عليهم تحية الإلهِ

المكلف هو: البالغ العاقل الذي بلغته الدعوة.[1]

فقد أوجب الشرع عليه أن يعرف ما يجب في حق الله تعالى، كوجوب بقائه تعالى، ومخالفته للحوادث، ونحو ذلك، وما يستحيل عليه تعالى، كاستحالة أن يكون له ولد، أو شريك، أو نحو ذلك، وما يجوز في حقه تعالى، كجواز خلقه للبشر، ورزقه لهم، ونحو ذلك.

ومعرفتُه لذلك بأن يذعن وينقاد له بالإيمان به، والاستسلام له.

ولا يجب على المكلف معرفةُ حقيقة ذات الله تعالى؛ لأن هذا غيرُ ممكن كما هو المعتمد عند أكثر العلماء، بل الواجب عليه أن يعرفَ بعضَ صفاتِه التي أطلعنا الله عليها، وبعض أحكامِها دون معرفة حقيقتها كذلك؛ لأنه كما يستحيل معرفةُ حقيقة الذات، فكذا يستحيل معرفةُ حقيقة الصفات.

ولذا فإن الله لم يأمرْنا في القرآن بالتفكر في ذاته، بل أمرَنا بالتفكر في آثار أفعاله التي تدل على صفاته.

ويجب على المكلف كذلك أن يؤمن بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ويعرفَ ما يجب لهم من صفات، وما يستحيل عليهم، وما يجوز.

والإيمان بالله تعالى ورسلِه صلوات الله وسلامه عليهم من قِبلِ المكلف لا بد أن يكون على سبيل القطع، فلو تردد به، بأن نزل عن درجة العلم، وصار ظنا، لم يصحّ إيمانه، وكان كافرا.

1- وليس المراد ببلوغ الدعوة أن تصله من حيث المكان الذي هو فيه، بل أن تبلغه من حيث وصولها إلى عقله عن طريق السمع، أو البصر، ولذا فلو فقد هاتين الحاستين معا قبل أن تبلغه الدعوة في حال يكون فيها مميزا، فإنه لا يكلف.

ولذا فإنهم اختلفوا في حكم المقلِّد، وهو من آمن تبعا لقومه، دون أن يكون له أدنى دليلٍ على صحة إيمانه، هل يقبل إيمانه أم لا؟[1]

والمعتمد أنه، إن كان جازما بصحة إيمانه، قُبِل منه، لكنه يكون عاصيا بتركه تحصيل الدليل إن كان قادرا على ذلك؛ لأنه معرِّضٌ نفسه للفتن بضعف إيمانه لكونه لم يبنْه على دليل، فهو يتردد لأدنى شبهة.

وأما إن كان مترددا في اعتقاده، فإنه يكون كافرا بلا خلاف.[2]

1- ولا يسمى اتباعنا للإمام أبي الحسن الأشعري تقليدا، بل موافقة، إذ أننا لم نتبعه إلا بعد نظرنا في أدلته، واقتناعنا بها، ولا يكفي أن يقول الإنسان بأنه أشعري حتى يصير أشعريا، بل لا بد أن يطمئن قلبه لأدلته، ويوقن بها، فكل إنسان يبعث يوم القيامة ويسأل عن اعتقاده الذي اطمأنت به نفسه، لا عن اعتقاد شيخه أو إمامه.

ولنبين الفرق بين المقلد والمعتقد الموافق بمثال: لو جاء تلميذان لأستاذ رياضيات، وسألاه عن ناتج مسألة معقدة، وأعطاهما الإجابة، فأما أحدهما فأخذها ومضى، وأما الآخر فلم يكتف بها، بل أصر على معرفة الأدلة عليها، وطريقة الوصول لهذه النتيجة، فعرَّفه الأستاذ ذلك، حتى آمن بالنتيجة إيمانا لا يقبل النقيض، ثم مضى مع صاحبه الأول فصادفا أستاذ رياضيات آخر، كان قد ذاع صيته في البلاد وبين العباد، فسألاه عن المسألة، وإذا به يعطيهما نتيجة مناقضة للنتيجة الأولى غفلة!

فأما من اكتفى بأخذ النتيجة الأولى، فلا بد أن يتشكك بها، ويشعر أن هذا الأستاذ ذا المكانة العالية في هذا العلم وقد ذاع صيته وشاع، فلا بد أن يكون أعرف من الأول، فهو يستحق التقليد أكثر من الأول، فيترك النتيجة الأولى ويأخذ الثانية، وأما من لم يكتف بالتقليد، فإنه سيتحقق في نفسه أن هذا الأستاذ غفل في إجابته، ولن يتأثر بشهرته ومكانته؛ لأنه تحقق بالنتيجة الحقة بنظره في أدلتها.

وهكذا المُعتقِد والمُقلِّد، فأما الأول فتَرِدُ عليه الشبهات الشائعة، فلا يهتزُّ لها، ولا يتأثر بها، وأما المقلد فسرعان ما ينجرِفُ وراءها تاركا اعتقاده الأول لاغترارهِ بكثرة التابعين لها، وقوة انتشارها بين الناس.

2- وقد شاعت في زماننا شبهات كثيرة ضد الدين، وداخلت كثيرا من الناس شكوك في مسائل الاعتقاد؛ لتكَثُّر مشارِبِهم، وشَيَاع الأفكار الإلحادية بينهم، فحُق على كل مسلم أن يتعلم علم العقائد ليحمي نفسه من مراودة الشبهات، ومخالجة الشكوك، وإلا هلك مع الهالكين.

وربما قال البعض: الأفضل أن نؤمن إيمان العجائز، ونترك تعلم العقائد، فنقول له: إن كنت تريد أن تؤمن إيمان العجائز، فعش حياة العجائز، وابتعد عن كل الوسائل التي تنقل لك شبهات العالم الخارجي، وانقطع عن الناس الذين غذيت عقولهم بالشبهات، فالعجائز اللاتي تمنى بعض العلماء أن يؤمنوا كإيمانهم في الزمن الماضي كانوا يحيون حياة صفاء ديني بعيدا عن الشبه، لا كحياتنا اليوم.

وأما أن يعيش في المجتمعات التي تموج بالفتن، ثم يقول هذا القول، فهذا مُغتر، يوشك أن تصيبَه الفتنُ، فلا يستطيع أن يدفعها عنه بجهله.

على أن ما نقل عن بعض أئمتنا رضوان الله عليهم من ترديدهم هذه العبارة، إنما قصدوا فيها معاني أخرى بيَّن العلماء مرادهم منها، ولم يريدوا بها ما أراده الناس في زماننا من تفضيل الجهل على العلم.

ثُمَّ اعلَمَنْ بأنَّ هذا العالما	أي ما سوى اللهِ العليِّ العالِما
من غيرِ شكٍّ حادثٌ مُفْتَقِرُ	لأنهُ قامَ بهِ التغيرُ
حُدُوثُه وجودُه بعد العدمْ	وضدُّه هو المسمَّى بالقِدَمْ

الموجود، إما أن يكون قديما، وهو: ما ليس لوجوده بداية.

أو حادثا، وهو: ما وجد بعد أن لم يكن.

فالعَالَم إما أن يكون قديما أو حادثا.

والمُراد بالعالَم إذا أطلق في كتب الكلام: كلُ ما سوى الله تعالى، من الأفلاك، والملائكة، والجنة، والنار، والعرش، والإنس، والجن، وغير ذلك.

ونحن نقول بحدوثه، ونستدل على ذلك بأن هذا العالم ينقسم إلى قسمين:

جواهر، وهي: ما تقوم بنفسها.

وأعراض، وهي: ما تقوم بغيرها.

فالكأس جوهر، وانكساره عرض، فنحن لا نرى انكسارا قائما بذاته، وإنما نرى كأسا منكسرا.

والجسم جوهر، وطوله عرض، فلا يوجد طول قائم بذاته، وإنما يوجد جسم طويل.

والحركة والسكون كل منهما عرض، فلا يوجد حركة قائمة بذاتها، وإنما يوجد جسم متحرك أو ساكن.[1]

والأعراض حادثة، فنحن نرى الجسم تحرك بعد أن كان ساكنا، فالحركة حدثت فيه، والإنسان غضب بعد أن كان هادئا، فالغضب حدث فيه، ونحو ذلك.

فإن سلمنا بحدوث الأعراض بمشاهدتنا لها، انتقلنا إلى الكلام عن الجوهر، فنقول:

الجوهر ملازم للعرض، فلا يوجد جوهر بلا عرض؛ لأن الجوهر إما أن يكون ساكنا، أو متحركا، وكل من السكون والحركة عرض حادث.

فإذا سلمنا أن الجوهر ملازم للعرض، وأن العرض حادثٌ، لزمنا أن نسلم بحدوث الجوهر.

1- وأنواع الأعراض وتفصيل الكلام فيها يذكر في الكتب المطولة.

وبيان ذلك أنه لا وجود للجوهر بلا عرض، فالأعراض التي طرأت عليه مادامت حادثة إذاً فهي معدودة محصورة، إذ كل ما يخرج إلى الوجود من العدم يكون معدودا، وما دامت معدودة فلها أول، فأول عرض طرأ على هذا الجوهر حادث، فالجوهر لا بد أن يكون قد حدث معه؛ لأنه لا يمكن أن يكون الجوهر موجودا قبله، عاريا عن العرض.

فنتج معنا أن الجواهر والأعراض حادثة، فالعالم كله حادث.

وإذا كان حادثا، فوجوده جائز عقلا؛ ليس بواجب؛ لأنه لو كان واجبا لما أمكن أن يكون منعدما في زمن ما؛ فالواجب العقلي كما قدمنا لا يقبل الانتفاء، وهو قد كان منتفيا قبل أن يوجد، فحدوثه دليل على جوازه.

وما دام جائزا فوجوده وعدمه متساويان، يستحيل أن يرجَحَ أحدُهما على الآخر بلا مُرجِحٍ خارجي.

لأن الشيء إما أن يكون متساويا في ذاته مع غيره، أو راجحا في ذاته عليه، ولا يمكن أن يكون متساويا وراجحا في نفس الوقت؛ لأن الرجحان والمساواة في الذات ضدان، والضدان يستحيل عقلا اجتماعهما.

فإن أردنا أن نُرجِّح أحدَهما على الآخر، فلا بد من وجود أمرٍ خارج عن ذاتهما يرجحه.
ولما رأينا أن العالم قد وجِدَ مع مساواة وجودِه عدمَه، وجب علينا أن نثبت وجودَ من رجَّح وجود العالم على عدمه، وهذا الموجود هو الذي نعتقد أنه الله سبحانه وتعالى.

فنحن بذلك نكون قد أثبتنا الوجوب العقلي على أن الله تعالى موجود دون إثبات أي صفة أخرى له، ودون أن نتطرق لوجوده هل هو واجب في ذاته أم جائز.

فإن سلَّمنا بالوجود انتقلنا للكلام على صفات هذا الموجود.[1]

1- ومع إقرار كثير من الملاحدة بحدوث العالم، فإنهم يأبون الإقرار بوجود الله، ويدَّعون الحدوث الذاتي للعالم، وما منعهم من إقرارهم إلا استكبارهم عن الخضوع لأمره، واتباع حكمه، وأما إيمانهم بالمادة وتعظيمهم لها فلا يُلزمهم بأي خضوع، بل هم الذين يسيطرون عليها ويسيرونها على أهوائهم، وصدق الله العظيم القائل في كتابه: ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗاۚ ﴾النمل:١٤

فاعلم بأنَّ الوصفَ بالوجودِ من واجِباتِ الواحدِ المعبودِ
إذ ظـاهـرٌ بـأنَّ كُلَّ أثـرِ يهدي إلى مؤثرٍ فاعتبرِ

استدل الناظم رحمه الله تعالى على وجود الله تعالى بالدليل الواضح الذي يمكن أن يَتوصل إليه العامي وغيرُه.

فكما أنه لا يوجدُ أثرٌ بلا مؤثر، وبناءٌ بلا بان، فكذا لا يوجد حادثٌ بلا مُحدِثٍ، ومخلوقٌ بلا خالق.

ولو قلت لأي جاحد لوجود إله: إن بناء كبيرا بُني من غير بان، لأنكر عليك وسخر من عقلك، مع أنه الأولى بأن يُسخر منه، وهو يرى هذا الكونَ العظيمَ المتغيرَ بكل لحظة ويأبى أن يقر بوجود مكوِّن له.

وذي تسمى صفةً نفسية ثم تليها خمسةٌ سلبية

صفات الله تعالى تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

1. نفسيَّة: وهي صفة الوجود فقط.

وسميت نفسية لأنها تدل على الذات دون معنى زائد عليها.

والصفة النفسية إذا انتفت انتفى الشيء نفسه، وذلك كالأبعاد للجسم، إذا انتفت انتفى كونه جسما، والناطقية بالنسبة للإنسان إذا انتفت، انتفى كونه إنسانا، فالوجود بالنسبة لله تعالى إذا انتفى، انتفى كونه إلها.

فهذه الصفة تدل على مجرد الذات.

2. سلبية: وهي الصفات التي تسلب عن أذهاننا اعتقادا باطلا في حق الله تعالى، وهي

خمس سيأتي بيانها.

وهذه الصفات تدل على الذات مع دلالتها على تنزه هذه الذات عن كل سمات النقص.

3. معان: وهي كل صفة موجودة في نفسها، تُثبت لمن قامت بهِ حكما، وهي سبع سيأتي بيانها.

وهذه الصفات تدل على الذات مع إثبات الكمالات لها.

وليست هذه الصفات كل صفات الله تعالى، فنحن لا نعلم كل صفاته، وإنما نعلم بعضها، ولسنا مكلفين بمعرفتها كلِها، بل بما بما عَرَّفَنا الله تعالى منها.

وهي القِدَم بالذات فاعلم والبَقَا ... قيامُه بنَفْسِه نِلْتَ التُّقَى
مخالفٌ للغيرِ وَحدانية ... في الذاتِ أو صفاته العليَّةْ
والفعلِ، فالتأثيرُ ليس إلا ... للواحِدِ القَهَّار جلَّ وعَلا
ومن يقُلْ بالطبعِ أو بالعلة ... فذاك كفرٌ عندَ أهلِ الملة
ومن يقلْ بالقوةِ المُودعةِ ... فذاك بدعيٌّ فلا تلتفتِ
لو لم يكنْ متصفا بها لزِمْ ... حدوثه وهو مُحالٌ فاستقم
لأنهُ يُفضي إلى التسلسُلِ ... والدورِ وهو المستحيلُ المنجلي
فهو الجليلُ والجميلُ والوليُّ ... والظاهرُ القدوسُ والربُّ العليْ

بعد أن أثبتنا وجود الله تعالى، ربما اعتقد إنسان اعتقاداتٍ باطلةً في حقه تعالى، فوجب علينا أن نزيلها بذكر صفاته.

وأول ما يمكن أن يعرض على ذهن الإنسان أن هذا الإله الذي ثبت وجودُه، هل هو قديم أو حادث؟

فنسلبُ حدوثه بقولنا: الله قديم، ومعنى قِدَمِه: أنه لا بداية لوجوده.

ونستدلُ على قِدَمِه بأن نقولَ لصاحب الاعتقاد الباطل: لنفترض أن الإله حادثٌ، فإما أن يكونَ قد أحدث نفسَه، أو أحدثَه غيرُه، ولا ثالث لهذين الاحتمالين، فإن بطلا بطل كونُه حادثا.

فنأتي على القول الأول وهو أنه أحدث نفسه، فنقول:

إحداث الإله لنفسه يلزم منه الدَّوْر، وهو محال عقلا، ونمثل للدور بمثال:

لو قال لنا قائل: من ولد فاطمة؟ فقلنا: زينب.

ومن ولد زينب؟ فقلنا: فاطمة.

فهذا دَوْر محالٌ عقلا؛ لأنه يلزمُ منه أن تكون زينب موجودة قبل فاطمة؛ لتلدَها، وبعدها لتولدَ منها، وأن تكون فاطمةُ موجودةً قبل زينب؛ لتلدَها، وبعدها؛ لتولد منها، وتقدُّم الشيء على غيره، وتأخرُه عنه، ضدان، والضدان يستحيل اجتماعهما عقلا، فظهر استحالة الدور.

ولو قُلنا بأن الإله أحدث نفسَه، لزم أن يكون الإله متقدما على وجودِه ومتأخرا عنه؛ لأنه لكي يوجِدَ نفسه لا بد أن يكونَ موجودا قبلها ليوجدها، فظهر استحالة ذلك عقلا. [1]

ثم نأتي على الثاني، وهو أنه أحدثه غيرُه، فنقول:

إن كان قد أحدثه غيره، وغيره أحدثه غيره، وهكذا.. فهذا يلزم منه تسلسل الحوادث إلى ما لا بداية، وهو محال عقلا[2]؛ لأن حُكمَنا على مجموع السلسلة بالحدوث، حُكمٌ على كل فرد من أفرادها، فإن كانت كلُ أفرادها حادثة، فهي محصورة معدودة، فلا بد أن يكونَ لها بداية، ومحدث غيرها، وإلا فكيف تكون حادثة ولا محدث لها؟!

فهي إذا وهم لا وجود لها في الخارج.

وكما لو قيل: هناك مولود ولكن لم يلده أحد، فهذا تناقض، ينبني عليه أنه إن لم يلده أحد أنه لم يوجد في الواقع والحقيقة، بل بالخيال والوهم.

وهذا كما لو قيل بأن هناك عددا من أصفار لا حصر لها، فمهما بلغ عددها لن يكون لها قيمة ولن تساوي شيئا ما لم تستند لرقم يعطيها قيمتها.

فلو قلنا بأن هناك حوادث لا أول لها، فكل حادث في السلسلة يجب أن يكون قبلَه حادثٌ أحدثه، فهذا المُحدِث حادث والذي قبله كذلك، والذي قبله، ولنفرض أننا أتينا على حادث قبل مئة حادث أو ألف حادث أو أي عدد كان فلم نجد له مُحدِثا، فمعنى هذا أنه لم يَحدُث؛ لأنه كما ثبت يستحيل وجود حادث بلا مُحدِث، فإن ثبت عدمُ حدوثِهِ لأنه لا مُحدِث له، ثبت عدم حدوثِ ما بعده من أفراد السلسة.

1- والدور لازم لمذهب الملاحدة الذين يؤمنون بحدوث العالم، لكنهم يقولون بأنه حدث بنفسه دون أن يحدثه أحد.

2- وأما تتابع الحوادث إلى مالا نهاية، فليس بمستحيل ما دامت قد وجدت البداية، ولذا فإن العقل يجيز الخلود، ولكنه يُحيلُ قِدَم العالم.

ولتوضيح الفرق بينهما أكثر أقول: لو قلت لإنسان: لن أعطيك كتابا إلا إذا كنت قد أعطيتك كتابا قبله، ولم يكن قد تقدم مني عطاء، فمعنى هذا أن العطاء لن يحصل أبدا؛ لأن نقطة البداية وهي وجود عطاء أولي لم تتم، فلن يتم ما بعدها.

وأما لو أعطيته كتابا ثم قلت له: كلما أعطيتك كتابا فسأعطيك كتابا بعده، فيمكن عقلا أن يستمر العطاء إلى ما لا نهاية لولا اعتراض الأجل.

فتكون السلسلةُ كلُّها باطلةً لا وجود لها، بل يستحيل وجودها عقلا؛ لأنها لا مُحدث لها، ما لم تستندْ إلى مُحدثٍ غير حادث، وهو الله تعالى الذي لا بداية لوجوده.[1]

فالله تعالى قديم ليس بحادث، ويلزم من قدمه أنه واجب الوجود، لا جائز الوجود؛ لأنه يلزم من كونه جائزا أن يكون وجوده حادثا، ويحتاج لمحدث، كما تقدم.

فإذا ثبت قِدَم الله تعالى، طرأ على الذهن سؤال: فهل يفنى هذا الإله؟

فنجيبه: بأن الله باق، أي لا نهاية لوجوده، فنسلب اعتقاد إمكان فنائه.

ونستدل على ذلك بأن نقول: لو أمكن أن يفنى، لما كان واجب الوجود؛ لأن الواجب ما لا يقبل الفناء بذاته.

ولو لم يكن واجب الوجود لكان جائز الوجود، ولو كان جائز الوجود لكان حادثا، ولو كان حادثا لاحتاج إلى محدث، فيلزم من ذلك الدور أو التسلسل كما قدمنا في دليل القدم.

فيثبت بذلك أن الله تعالى باق.

فإن ثبت بقاؤه، ورد سؤالٌ آخر: فهل هذا الإله قائم بنفسه، أم أنه قائم بغيره، فنقول: هو قائم بنفسه، فنسلب قيامَه بغيره، واحتياجه للغير.

ونستدل على ذلك بأنه لو قام بغيره لكان صفة مفتقرا إلى ذات؛ لأن الصفة لا تقوم بنفسها، فتفتقر لغيرها كي تقومَ به، والافتقارُ يلزم منه الحدوث؛ لأن الافتقار معناه الاحتياج لمن يدفع عنه الافتقار، فإن اندفع افتقاره، فقد تغير من حال إلى حال، وتغيره دليل على حدوثه؛ لأن كلا الحالتين جائزة، فهي حادثة، ويلزم من حدوثها حدوثه، ثم الدور أو التسلسل كما قدمنا.[2]

فإن ثبت كونه تعالى قائما بنفسه طرأ على ذهن الإنسان الضعيف الذي تقيد بالماديات من حوله، فما هي أشباه الإله، وكيف هو؟

فنقول: إن الله تعالى مخالف للحوادث، ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ﴾ الشورى: ١١، وكل ما خطر ببالك، فالله ليس كذلك، فلا يجوز للإنسان أن يتخيل شكلا، أو صورة لله تعالى، أو كيفية؛ لأنه لا صورة له، ولا شكل، ولا كيفية، ولا يمكن أن يصل الإنسان بخياله

1- وفي قول الله تعالى: ﴿ أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ٣٥ ﴾ الطور. إشارة للتسلسل والدور، فالقول بالتسلسل قول بخلق من غير شيء، والقول بالدور قولهم بأنهم الخالقون.
2- وكما لا يحتاج لذات، فكذا لا يحتاج لمكان، فهو سبحانه وتعالى خالق المكان، وقد كان ولا مكان، وهو الآن على ما عليه كان.

لحقيقتَه تعالى، فعقلُ الإنسان قاصرٌ عن تخيل شيء غيرِ موجودٍ حوله، أو مركبٍ من عدة موجودات، ولا وجود لغير الحوادث فيما نراه من حولنا، فعقولنا لا تتخيل سوى الجسم أو العَرَض، وكلاهما حادث كما أثبتنا، فلو تخيلناه – والعياذ بالله – كشيء منها، فيكون كذلك حادثا مثلها، تعالى عن ذلك علوا كبيرا، فوجب علينا أن نسلب عن أذهاننا اعتقاد مشابهَته تعالى للحوادث من كل الوجوه.

فإن قال قائل: فما قولكم في الآيات والأحاديث التي يظهر منها مشابهةُ الله تعالى لخلقه؟

فنقول: إن أهل السنة والجماعة قد اتفقوا على أنه يجب أن يُنفى عنها المعنى الظاهرُ مع إثباتها.[1]

ثم قال المُفَوِّضَة منهم بعد أن نفوا الظاهر: نفوض علمها لله تعالى.

وقال المُؤوِّلَةُ منهم بعد أن نفَوا الظاهر: نحملها على ما تقتضيه لغةُ العرب من معنى حقيقي أو مجازي لا يتعارض مع الآيات المحكمات أو العقل، وفيه كمال التنزيه لله تعالى.

وبعضهم قال بعد نفي الظاهر: نقول بأن هذا اللفظ الذي نُسِبَ إلى الله تعالى وظاهرُه التشبيه، هو صفة معنى له، لا نعرف حقيقتها، لكنها ليست بعضو، ولا جارحة، ولا شيء مما يفهم من ظاهره.

وذلك كقول الله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ الفتح: ١٠

فجميعهم قالوا بعد إثبات اليد ليس المراد باليد اليدَ الحقيقية التي هي عضو وجارحة، فنفوا المعنى الظاهر[2]، ثم قال المفوضة: نُفوِّض علمها إلى الله تعالى.

وقال المُؤوِّلة: نحملها على ما يناسبها من لغة العرب، من قوة، أو إرادة، أو نحو ذلك.

---

1 - وذلك منهم عملا بقول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾آل عمران، فالله تعلى بيَّن لنا من خلال هذه الآية أنه إذا اشتبهت علينا آية من المتشابهات، فعلينا أن نرجع معناها إلى الآيات المحكمات، فهي أم الكتاب التي يرجع إليها عند الالتباس، وذلك كقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ الشورى، فهذه آية محكمة تدل على نفي المماثلة بين الله تعالى ومخلوقاته من جميع الوجوه، فيجب التمسك بها عند كل آية متشابهة توهم المماثلة أو التشبيه.

2- وينبغي التنبه أنه لا يقال: ليس لله يد. فهذا القول يعارض لفظ القرآن، بل يقال ليس المراد باليد المعنى الحقيقي المتبادر للذهن من كونها جارحة أو عضوا، أو جزء.

أو يقال: ليس لله يد حقيقة بمعنى العضو والجارحة، فالسلب منصب على قيد "حقيقية"، وليس على اليد.

والفئة الثالثة توسطت وقالت: هي صفة معنى لله تعالى لا نعرف حقيقتها، لكنها ليست بعضو ولا جارحة[1].

وأسْلَمُ المذاهب الثلاثة هو مذهب التفويض، وأحكمُها التأويل، وبينهما التوسط.

ويدل على التأويل أن الله تعالى قال في كتابه: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٢﴾يوسف. ففي هذه الآية إشارة إلى وجوب تعقل القرآن على وِفق لغة العرب التي أُنزل فيها، ولغة العرب لغة المجاز والكنايات والتشبيهات، فعدمُ إعمال المعاني المجازيةِ فيها وتفويضُ علمها لله تعالى يؤدي إلى ترك جزء كبير من كلمات القرآن بلا فهم له، فكان فهمها على وِفق لغة العرب بالمعنى الذي لا يتعارض مع العقل ويتوافق مع الشرع أقوى المذاهب[2].

1- والفرق بين قولنا: صفة معنى وصفة عين، أو صفة ذاتية، أن المعنى شيء قائم بغيره، كالعلم، والقدرة، وغيرها من صفات هي معان تظهر آثارها بتعلقاتها، وأما العين فهي ذات لها قيام بنفسها، فإثبات صفات تسمى بصفة عين، أو صفة ذاتية، هو إثبات لما يوهم أنها أجزاء وأبعاض للذات الإلهية، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

ومما قال أئمتنا رضوان الله عليهم بتأويله الآيات والأحاديث التي تدل على طرو انفعال على الله تعالى، فإنها تُفسَّر بفعل يلزم عن هذا الانفعال؛ ولتوضيح الفرق بين **الفعل والانفعال** نقول: الرحمة انفعال، فعندما يرى الإنسان فقيرا، رث الثياب، بائس الحال، ينفعل لذلك ويتأثر، فتحدث في قلبه رقة هي الرحمة، ثم تكون نتيجة الرحمة أن يُخرج مالا ويدفعه إليه، فدفع المال فعل نتج عن انفعال.

ولو افترضنا وجود رجلين، كلاهما رأى هذا الإنسان الفقير، فالأول رق قلبه، وحزن، ودفع المال نتيجة لذلك الانفعال الذي طرأ عليه، والثاني لم يرق قلبه، ولم يتأثر ويحزن، ولكنه دفع المال للفقير ليدفع حاجته، لرأينا أن دفع الثاني للمال أكمل من الأول؛ لأن الأول مع كونه دفع حاجة الفقير إلا أنه كذلك أراد دفع الحزن عن نفسه، وأما الثاني فلم يرج بذلك دفع شيء عن نفسه، ولكنه أتى بنفس الفعل بلا انفعال، والأول وقع فعله بانفعال.

ونمثل كذلك بالغضب، فلو جاء طفل وآذى رجلا، فحدث في قلب الرجل انفعال هو الغضب، ثم كانت نتيجة الغضب أن ضرب الصبي أو عاقبه، فالضرب والعقاب فعل نتج عن انفعال.

ولو قُدِّر رجل آخر آذاه ابنه الصغير، فلم ينفعل ويغضب، بل ربما رأى إيذاءه لطيفا، إلا أنه رأى أن هذا الطفل يستحق الضرب؛ لئلا يتعود سوء الأدب، فضربه، لكان ضربه أكمل من ضرب الأول؛ لأنه نتج بلا انفعال.

والانفعال نقص؛ لأنه تغير نتج عن تأثر بشيء، والتغير يدل على الحدوث، فتعالى الله عن أن يتغير، أو يتأثر بخلقه، ولذا وجب تأويل هذه الانفعالات في حقه تعالى بما يلزم عنها من فعل، فيفسر الغضب بفعل وهو العذاب، والحب بتقريب المحبوب تقريبا معنويا، والرحمة بالعطاء ودفع البلاء، وما إلى ذلك.

2- وللتوسع في هذه المسألة يرجع لكتاب ((دفع شبه التشبيه)) لابن الجوزي، وتفسير الفخر الرازي، للآيات التي ظاهرها التشبيه.

وقد فارقت فئة من المسلمين جماعة أهل السنة والجماعة، فحملوا الآياتِ على ظاهرها المستحيل عقلا على الله تعالى، فصاروا بذلك مُجَسِّمةً مُشَبِّهةً لله تعالى بخلقه، وقالوا: المقصودُ باليد في الآية المار ذكرها: يد لله تعالى حقيقية ليست كأيدينا. وقولهم ليست كأيدينا لا تدفع عنهم التجسيم؛ لأن قولهم: (حقيقية) لا يَفهمُ منه عاقل إلا العضو.[1]

وممن كانت له اليدُ العليا في نشر هذا المذهب ابنُ تيمية[2]، وتلميذُه ابن القيم الجوزية، إلا أنهم كانوا في زمان كثر فيه العلماء، فما كاد يرتفع لهم صوتٌ حتى حوربوا لمخالفتهم جماعةَ المسلمين، وردَّ عليهم العلماء العاملون[3]، وشنعوا عليهم، حتى خفتت أصواتُهم، وبقيت خافتة إلى أن ضعفت دولةُ الإسلام، وظهر في جزيرة العرب محمد بن عبد الوهاب في صورة المصلح للأمة، فانخدع به كثيرٌ ممن أوصلهم الاستعمار للجهل بدينهم، فتبعوه وأظهروا مذهبه، الذي كان فيه موافقا لمذهب ابن تيمية في الاعتقاد، ومخالفا لجماعة المسلمين.[4]

1- وهؤلاء هم أهل الفتن الذين قال الله تعالى عنهم في الآية السابقة من آل عمران: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾ فهم يتمسكون بالآيات المتشابهات، ويجعلونها أصلا، ولا يردونها للمحكمات ابتغاء الفتنة، بل يزيدون على ذلك بزيادات لم تأت لا في قرآن ولا سنة كقولهم عند ذكر اليد والعين: **"حقيقية"**، أو عند ذكر الاستواء: **"بذاته"** وما هذه الزيادة إلا اجتراء على الله تعالى، وتَعدٍ في وصفه بما لم يصف به نفسه، ولا وصفه به نبيه صلى الله عليه وسلم، ولا أحد من الصحابة وغيرهم من السلف رضوان الله عليهم.

2- ونحن إذ ننقد الإمام ابن تيمية أو غيره من المسلمين الذين خالفوا أهل السنة والجماعة، فإننا لا نريد بذلك نقد ذواتهم، وليس لنا كلام عليهم من هذه الناحية، وإنما ننتقد أقوالهم ونناقشها، ولا ينبغي أن نتعدى لمناقشة ذواتهم، بل نُقرُّ لهم بعبادتهم إن كانوا عبادا، وبزهدهم إن كانوا زهادا، وبعلمهم إن كانوا علماء، إلا أن واجبنا في إظهار الحق يُحَتِّم علينا نقد أقوالهم الباطلة، والرد عليها بما تستحق، ولا تمنعنا مكانتهم بين الناس من الرد عليهم، ففي هذا خيانة للعلم والدين، لا سيما ونحن لا نرد عليهم بألسنتنا، بل بألسنة العلماء العظام الذين عاصروهم وردوا عليهم.

ومما ينبغي التنبه له كذلك أننا لا نكفر أحدا ممن ننقُدُ أقوالهم بناء على ما يلزم من قولهم؛ لأنهم ربما غفلوا عن هذا اللازم، فنحن نبين خطأ القول، وما يلزم عنه من أمور لو اعتقدها المؤمن فربما أدت به إلى الكفر، إلا أننا لا نكفر قائلها.

وهذا أمر مهم يجب الالتفات إليه، كي لا يسارع الناس لتكفير أهل القبلة.

فكثيرا ما نرى أناسا ينزهون الله تعالى عن الجسمية، مع أن كلامهم يلزم منه محض التجسيم، وما ذاك إلا لغفلتهم عما يلزم من كلامهم، فكيف يجوز لنا أن نكفرهم وهذه حالهم؟!

3- وكتب العلماء وردودهم عليهم لا تكاد تحصى، ومن أراد الاطلاع على بعضها فلينظر كتاب ((السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل))، للإمام السبكي، وكتاب ((دفعُ شُبَهِ مَن شَبَّه وتَمرَد)) لأبي بكر الحصني، ولينظر في كتب الشيخ سعيد فودة كـ ((الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية))، و ((نقد الرسالة التدمرية))، وغيرها.

4- وكي لا يكون كلامنا على الوهابية مجرد ادعاء ننقل بعض نصوص شيوخهم:

وقد كثرت هذه الجماعة في زماننا؛ لانتشار الجهل بعقائد أهل السنة والجماعة، وبلغة العرب وأساليبها المجازية، فنشرت باطلها، وأظهرت مُعاداتها لأهل السنة والجماعة، ولأئمتهم رضوان الله عليهم، واتهمتهم بتحريف القرآن، وادعت أنها موافقةٌ للسلف في ذلك، وهيهات أن يكون بينها وبينهم أدنى مشابهة، فشتان بين من يحمل الكلام على ظاهره المستحيل عقلا على الله تعالى، وبين من ينفي ظاهره.[1]

وبعد أن أثبتنا مخالفة الله تعالى للحوادث، فسيرد على الذهن سؤال: فهل هذا الإله واحد، أم أنه متعدد؟

فنقول: بل هو واحد في ذاته، وصفاته، وأفعاله، فنسلب بذلك تعدده.

فوَحدَانيته في ذاته، أن ليس في الوجود ذات كذاته.

ووَحدَانيته في صفاته، أن ليس في الوجود صفات كصفاته.

قال الشيخ صالح الفوزان في شرحه على ((العقيدة الواسطية)) لابن تيمية: في شرحه على قوله تعالى: {ويبقى وجه ربك}: فيهما إثبات الوجه لله سبحانه وهو من صفاته **الذاتية** فهو وجه على **حقيقته** يليق بجلاله.

وقال في الآيات التي ورد فيها ذكر اليد: أن فيهما إثبات اليدين لله سبحانه وتعالى وأنهما يدان **حقيقيتان** لائقتان بجلاله وعظمته ليستا كيدي المخلوق، {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} وفي ذلك الرد على من نفى اليدين **الحقيقيتين** عن الله، وزعم أن المراد باليد القدرة أو النعمة وهذا تأويل باطل وتحريف للقرآن الكريم.

وقال على قوله تعالى: {فإنك بأعيننا}: أن فيها إثبات العينين لله تعالى **حقيقة** على ما يليق به سبحانه فقد نطق القرآن بلفظ العين مضافة إليه مفردة ومجموعة، ونطقت السنة بإضافتها إليه مُثنَّاة. اهـ

وغيرها الكثير، وإنما أوردنا نزرا يسيرا من كلامهم لندلل على حقيقة مذهبهم.

1- بل إن ابن تيمية انتقد مذهب المفوضة، ورد عليه في كتابه (درء تعارض العقل والنقل) وقال بعد أن بين بطلانه: فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد. اهـ

ومعلوم أن التفويض مذهب كثير من السلف، فكيف يجرؤون بعد ذلك على تسمية أنفسهم بالسلف؟!

وختاما لهذه المسالة نقول: ينبغي لنا أن ننبه إلى أمر مهم، وهو أن أكثر الوهابية في زماننا إنما صاروا كذلك تقليدا لشيوخهم الذين تربوا على أيديهم، واتباعا للبيئة التي نشؤوا فيها، وأغلبهم لم يسمع الحق يوما من لسان أهله القادرين على إقامة الحجة عليه، لا سيما وأغلب الإعلام الإسلامي صار بأيدي أهل البدع، فينبغي علينا التلطف معهم بالمناظرة، ومحاولة فتح عقولهم وأسماعهم، وعدم رميهم بالابتداع والجهل وبطلان المذهب وما إلى ذلك قبل أن نحاججهم بما يتناسب مع عقولهم بأسلوب لطيف، ونظهر لهم الحق بصورته المشرقة، فإن هم أصروا على بدعهم بعد أن أقمنا الحجة عليهم، كان لنا معهم شأن آخر.

وأما أن نبدأ حديثنا معهم بتسفيه عقولهم، وإغلاظ الكلام في مشايخهم وأقوالهم ومذاهبهم، والسخرية منهم، فليس هذا فعل من يريد هداية الناس للحق، بل ربما كان سببا في ثباتهم على باطلهم، وهو يحسب أنه يحسن صنعا.

وإن وُصِف أحد من خلقه بنفس وصفه، فإنما يكون ذلك مجرد اشتراك في اللفظ، مع اختلاف المعنى، فالعلم يُوصف به الإنسان ويوصف به الله تعالى، إلا أن علمه سبحانه وتعالى مخالف لعلمنا، لا مشابهة بينهما بغير اللفظ.

ووَحدَانيته في أفعاله، أن ليس في الوجود مؤثر غيره، فهو وحده الذي يُوجُدُ الشيء من عدم، ويُعدِمُه بعد وجوده.

فالنار لا تحرق بذاتها، بل إن أراد الله تعالى لها أن تحرق، خلق الإحراق عند ملامستها للشيء.

والإنسان لا يخلق أفعال نفسه، فالخالق للشيء لا بد أن يكون عالما بما يخلق، والإنسان لا يعلم حال فعله لشيء كيف صدر هذا الشيء منه، وماذا تحرك في داخله، وكم بذل من طاقة ونحو ذلك، فكيف يكون خالقا لشيء لا يعرفه؟!

ولكنه عندما يختار فعل شيء، يخلقه الله تعالى فيه، فيكتسِبه الإنسان، فالله تعالى هو الخالق، والإنسان مُكتسِب لما يختاره، وقد قال الله تعالى في كتابه: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ٩٦ ﴾ الصافات.

وقد خالف في هذه المسألة جماعة من الفلاسفة فقالوا بوجود مؤثر في الكون غير الله تعالى، فبعضهم قال: إن العلل مؤثرة في معلولاتها بذاتها، بلا إرادة لله تعالى، ولا يمكن تخلفها، كحركة الخاتم في الإصبع، فإن تحرك الإصبع لزم منه تحرك الخاتم، ولا يمكن أن يتخلف، فالنار علة الإحراق، فإذا وجدت النار وجد الإحراق، أراد الله تعالى أو لم يرد.

وبعضهم قال: بل هي مؤثرة بطبعها، وهم الطبائعيون، فهم يقولون بتأثير العلل في معلولاتها كالمعللين، إلا أنهم يشترطون انتفاء الموانع، وتوفر الشروط، فالنار تحرق بطبعها، إذا توفرت شروط الإحراق، وانتفت موانعه من بلل ونحوه، وكلا القولين كفر.

ومذهب الطبائعيين هو ما عليه كثيرمن الغربيين الماديين اليوم، فهم يؤمنون بأنه لا وجود لمؤثر غير الطبيعة.

وخالف أيضا في وحدانية الأفعال أيضا المعتزلة، وهم فئة من المسلمين خالفت أهل السنة والجماعة في اعتقادها في عدة مسائلَ، منها هذه المسألة، فقالوا: إن الله أودع في الأسباب قوةً على إيجاد مسبباتها، فأودع في النار قوة على الإحراق، فهي تحرق متى وُجِدت، وأودع في الإنسان قدرة على خلق أفعاله، فهو يخلق أفعاله متى

شاء، أراد الله أو لم يرد، وهم على هذا القول مبتدعة في الاعتقاد؛ لأنهم أثبتوا مع الله تعالى خالقا، ولم نقل بكفرهم على المعتمد؛ لأنهم ردوا الأمر إلى الله تعالى في قولهم بأن الله هو الذي أودع القدرة على الخلق.

ودليل وحدانيته تعالى أنه لو كان معه إله آخر وأرادا إيجاد شيء من عدم، فإما أن يتفقا على إيجاده، وإما أن يختلفا.

فإن اتفقا، فإما أن يتفقا على أن يوجداه معا، وهذا مستحيل؛ لأنه لا يجتمع مؤثران على أثر واحد، لما يلزم عنه من اجتماع الضدين.

أو على أن يوجده أحدهما، فيلزم منه عجز الآخر؛ لأنه عاجز عن أن يوجده معه، والعاجز لا يكون إلها، وإذا ثبت عجزه ثبت عجز الآخر؛ لأننا نفترضهم مثيلين.

وإن اقتسما العمل، بأن يوجِدَ أحدُهما بعض العالم والآخرُ بعضَه الآخر، فيلزم منه عجز كل منهما عما قُسِم للآخر، فليسا بإلهين.

وإما أن يختلفا، فيريد أحدهما إيجاده، والآخرُ إعدامه.

فيستحيل تحقق إرادتهما؛ لأنه يلزم منه اجتماع النقيضين، بأن يكون الشيء موجودا ومعدوما، وهو محال عقلا.

ويستحيل أن تنتفيَ إرادتهما؛ لأنه كذلك جمع للنقيضين.

وإن تحققت إرادة أحدهما، ظهر عجز الآخر، وإن حكمنا عليه بالعجز، فالأول مثلُه؛ لأننا افترضناه إلها مثلَه.

فظهر بذلك استحالة وجود إله آخر، وقد قال الله تعالى:﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ الأنبياء.[1]

---

1 - ومن الأدلة المادية المحسوسة على وحدانية الله تعالى أننا لو دخلنا إلى متحف في بلد من البلاد، فرأينا فيه لوحة رسمت بطريقة فنية عظيمة، ورأينا عليها توقيعا قد أحكم إحكاما عظيما أعجز الفنانين عن تقليده، ثم سافرنا لبلاد أخرى بعيدة ودخلنا إلى قصر من قصورها، فرأينا لوحة أخرى قد رسمت بطريقة مختلفة، إلا أن عليها نفس التوقيع، وسافرنا إلى بلاد ثالثة، فرأينا لوحة ثالثة رسمت بطريقة أخرى إلا أن عليها التوقيع نفسه، وهكذا تكرر الحال ببلاد وأماكن متعددة، فإن عقولنا ستهدينا إلى أن الرسام واحد، وهو وإن تعددت فنونه، إلا أن توقيعه الذي عجز عن تقليده الفنانون دال عليه.

ولو نظرنا في الكون من حولنا، من أصغر شيء فيه، إلى أكبر شيء، لرأينا فيه تلك الذرة نفسها والتي لو اجتمع الإنس والجن على أن يوجدوا واحدة منها من عدم ما استطاعوا، فنحن=

فإن قال قائل: فما قولكم بمن يقسم التوحيد لقسمين: توحيد ربوبية، وهو اعتقاد ألَّا متصرف بالأمور من رزق وإحياء وخلق وما إلى ذلك غير الله، وتوحيد ألوهية، وهو إفراد الله تعالى بالعبادة، ويقول بأنه لا بد من وجود التوحيدين حتى يعتبر الإنسان مُوَحِّدا، فإن فقد أحدهما كان مشركا، وأن المشركين في الجاهلية كانوا مُوحِّدين توحيد الربوبية؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾﴾ العنكبوت، ولكنهم أشركوا في توحيد الألوهية، وعبدوا غير الله تعالى، وقالوا: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ﴾ الزمر: ٣، وهذا الذي جعلهم كافرين.

ثم قال: إن الدعاء والتوسل عبادة، وبناء على هذا قال: إن من توسل أو استغاث أو تبرك بأحد من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، أو الأولياء رضوان الله عليهم، فهو مشرك بالألوهية، عابد لغير الله تعالى، حاله كحال المشركين في الجاهلية، وكذا من طلب الشفاعة من النبي صلى الله عليه وسلم، ونحو ذلك، فكل هذا من باب الإشراك بالطلب من غير الله.[1]

ومع هذا كله فقد أجاز هذا القائل التوسل بالأحياء، وطلب الحاجات منهم، والاستغاثة بهم!

=نجدها في كل شيء، الجماد، والنبات، والحيوان من أصغر دودة منه إلى الإنسان، ونجدها في الغازات، والسوائل، والجوامد، ﴿هَٰذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ ۚ﴾لقمان:١١ أفعجز الإله الآخر أن يجد لنفسه مادة أخرى غير الذرة يخلق منها ما يشاء؟!

وصدق من قال: وفي كل شيء له آية تدل على أنه الواحد، فكيف تعمى أبصار وبصائر الماديين عن هذه الآية المبينة، وهذا البرهان الجليل، وهم يَدرُسون من أول ما يدرسونه في مدارسهم الذرة وتكون الأشياء منها؟!

1- وبحجة هذا التقسيم استحل بعضهم دماء كثير من المسلمين فأراقوها، واتهموا عباد الله الصالحين بالشرك، وهدموا الآثار الإسلامية، وطمسوا معالمها، فمن ذلك تسويتهم قبور أهل البقيع بالأرض، فلا يعرف قبر من آخر، وتغييرهم لبيت السيدة خديجة رضي الله عنها، البيت الذي خرجت منه الدعوة الإسلامية، ونزل فيه الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم، وكل ذلك بدعوى صد الناس عن الشرك والكفر بتبركهم بها، وتوسلهم بأهلها.

وقد كتب مؤرخوهم عن دماء المسلمين التي أراقوها، والبلاد التي أفسدوها، وكل ذلك باسم الفتح ونشر الإسلام والقضاء على الشرك، وليرجع من أراد القراءة عن ذلك لكتاب: (عنوان المجد في تاريخ نجد) ليرى فيه العجب العجاب مما يتفاخرون به من سفك دماء المسلمين المتهمين بالشرك، واستحلال أموالهم.

فنقول: إن هذا التفصيل بين الألوهية والربوبية لم يقل به أحد من العلماء قبل ابن تيمية؛ وذلك لظهور بطلانه ومخالفته للقرآن، فلم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فرق بينهما عند دعوته للناس، بل الآيات القرآنية صريحة بإشراك الكافرين بالربوبية، كإشراكهم بالألوهية، فقد قال الله تعالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٣١ ﴾ التوبة، ﴿ وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۗ أَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡكُفۡرِ بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ ٨٠ ﴾ آل عمران ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ٩٧ إِذۡ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٩٨ ﴾ الشعراء، فهم لم يعبدوا فقط الأصنام، بل اعتقدوا ضرها ونفعها بذاتها، وساوَو بينها وبين الله.

وهذه الآيات صريحة باتحاد الرب والإله لا من حيث اللغة، بل من حيث المعنى المراد به التوحيد، فتوحيد الرب يعني توحيد الإله، وهذا يدل على بطلان تقسيمهم.

وأما رميهم بالشرك مَن توسل بالأموات من الأنبياء والأولياء بناء على ذلك، مع إجازتهم التوسل بالأحياء، فنقول ردا عليهم: إن التوسل يكون شركا إذا اعتقد الإنسان أن المتوسل به يضر أو ينفع، أو قصد بذلك العبادة، وأما من اعتقد أنه لا مؤثر غير الله، فلا يضره التوسل والتبرك ونحو ذلك شيئا، لا فرق في ذلك بين الأحياء والأموات، والمفرق بين الحي والميت هو أولى بأن يرمى بالشرك؛ لأنه بتفريقه هذا كأنه يظن أن الحي مؤثر، فيُجوِّز التوسل والتبرك به بخلاف الميت.

وأهل السنة والجماعة يقولون: الحي والميت سواء كلاهما لا تأثير له، على أن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم والشهداء والأولياء أحياء في قبورهم، ولا يتوسل الإنسان بغيرهم.[1]

1- وهم يرمون بالشرك من طلب الشفاعة من النبي صلى الله عليه وسلم، أو طلب منه الاستغفار، مع أن الصحابي الجليل سأل النبي صلى الله عليه وسلم مرافقته في الجنة، ولم ينهه، بل قد حدثنا النبي صلى الله عليه وسلم بما بلغنا من الأحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم سيكون يوم القيامة ملاذ المؤمنين، يلتجئون إليه يطلبون منه الشفاعة في يوم لا يبقى فيه مشرك.

وهذا الإمام ابن قدامة رحمه الله إمام الحنابلة يقول في كتابه "المغني" في سياق ما يقوله الزائر للنبي صلى الله عليه وسلم: ثُمَّ تَأْتِي الْقَبْرَ فَتُوَلِّي ظَهْرَكَ الْقِبْلَةَ، وَتَسْتَقْبِلُ وَسَطَهُ، وَتَقُولُ :السَّلَامُ عَلَيْك أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ،... (وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوك فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا) **وَقَدْ أَتَيْتُك مُسْتَغْفِرًا مِنْ ذُنُوبِي مُسْتَشْفِعًا بِك إلَى رَبِّي**، فَأَسْأَلُك يَا رَبِّ أَنْ تُوجِبَ لِي الْمَغْفِرَةَ، كَمَا أَوْجَبْتهَا لِمَنْ أَتَاهُ فِي حَيَاتِهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ أَوَّلَ الشَّافِعِينَ، وَأَنْجَحَ السَّائِلِينَ، وَأَكْرَمَ الْآخَرِينَ وَالْأَوَّلِينَ، بِرَحْمَتِك يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ=

فكما يلتجئ الإنسان لأعوان سلطان الدنيا وأحبته ليشفعوا له عنده، فكذا يلتجئ لأحباب الله ليشفعوا له عند الله تعالى، فهو في الحقيقة طالب لما عند الله، لا يرى لنفسه عملا صالحا يتقرب به، فيتقرب بأعمالِ من خُتِمَ لهم على الخير والصلاح، وشهِد لهم العدولُ بذلك[1].

ولا يزال أئمتنا من المذاهب الأربعة رضوان الله عليهم يتوسلون بالصالحين، ويتبركون بآثارهم[2]، مع اعتقادهم أنه لا مؤثر غير الله تعالى، وإنما التوسل والتبرك سبب من الأسباب الجائزة التي يتخذها الإنسان، كما يأخذ الدواء وهو يعلم عدم تأثيره، وكما يطلب المعونة من الأحياء ويعلم عدم تأثيرهم، وليس هذا من باب العبادة والتأليه في شيء.[3]

=ثُمَّ يَدْعُو لِوَالِدَيْهِ وَلإِخْوَانِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ،... اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْهُ آخِرَ الْعَهْدِ مِنْ قَبْرِ نَبِيِّك - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمِنْ حَرَمِ مَسْجِدِك يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ. اهـ

وهذا الإمام الذهبي رحمه الله ينقل في "سير أعلام النبلاء" في ترجمة معروف الكرخي رحمه الله عَنْ إِبْرَاهِيْمَ الحَرْبِيِّ قوله: "قبر معروف الترياق المجرب"، ثم يقول بعده: يريد إجابة دعاء المضطر عِنْدَهُ لأَنَّ البِقَاعَ المُبَارَكَةِ يُسْتَجَابُ عِنْدَهَا الدُّعَاءُ، كَمَا أَنَّ الدُّعَاءَ فِي السَّحَرِ مَرْجُوٌّ، وَدُبُرَ المَكْتُوْبَاتِ، وَفِي المَسَاجِدِ، بَلْ دُعَاءُ المُضْطَرِ مُجَابٌ فِي أَيِّ مَكَانٍ اتَّفَقَ، اللَّهُمَّ إِنِّيْ مُضْطَرٌّ إِلَى العَفْوِ فَاعْفُ عَنِّي. اهـ

فهو بهذا مقر بأن الدعاء عند قبور الصالحين مبارك ترجى فيه إجابة الدعوات.

1- وأما المبالغة في التعظيم، والتمسح بالأعتاب، ورمي الأموال على القبور، والتوسل بطريقة توهم العامة عند حضورهم أن لهذا الإنسان تأثيرا، ونحو ذلك، فهذا مما يجب إنكاره، لكن من غير أن يُتهَم فاعله بشرك أو كفر، بل يُنبَّه، ويُعلم.

2- وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم شعره عند حلقه لسيدنا أبي طلحة رضي الله عنه، وأمره بقسمه بين الناس، فلا يزال الناس يحتفظون به إلى يومنا هذا ويتبركون به، وكان الصحابة رضوان الله عليهم يقتتلون على فضل وضوئه، مع علمهم بأنه لا تأثير له.

ونقل الإمام الذهبي في سيرة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله عن عبد الله بن أحمد قال: رأيت أبي يأخذ شعرة من شعر النبي صلى الله عليه وسلم فيضعها على فيه يقبلها، وأحسب أني رأيته يضعها على عينه، ويغمسها في الماء، ويشربه يستشفي به، ورأيته أخذ قصعة النبي صلى الله عليه وسلم فغسلها في حِبّ الماء، ثم شرب فيها، ورأيته يشرب من ماء زمزم يستشفي به، ويمسح به يديه ووجهه.

قلت -أي الإمام الذهبي-: أين المتنطع المنكر على أحمد، وقد ثبت أن عبد الله سأل أباه عمن يلمس رمانة منبر النبي صلى الله عليه وسلم، ويمس الحجرة النبوية، فقال: لا أرى بذلك بأسا. أعاذنا الله وإياكم من رأي الخوارج ومن البدع. اهـ

3- ومن أراد الاستزادة في مسألة توحيد الربوبية والألوهية، ومسألة التوسل فعليه بالرجوع لكتاب ((مقالات وفتاوى)) الشيخ يوسف الدجوي في قسم الإلهيات، وكتاب ((شفاء السقام))، للإمام السبكي فقد أكثرا الكلام في هذه المسألة، وأطنبا في الرد على المخالفين فيهما.

وأختم هذه المسألة بأن أقول: إننا لا نأمر أحدا بالتوسل، ولا ننهى أحدا عنه إن التزم بشروطه، وليست هذه المسألة مسألة اعتقادية، وإنما هي فرعية عملية، فباب الاختلاف فيها واسع، وإنما اضطررنا لذكرها هنا، لكثرة ما يوردها بعضهم في كتب عقائدهم، بل مدار عقيدتهم عليها، ويبنون عليها تكفير كثير المسلمين، غافلين عن أنها مسألة فرعية عملية تحتمل المخالفة، والله المستعان.

مـنزهٌ عن الحلولِ والجــهــة	والاتصال الانفصالِ والسَّفَهْ

تنزه الله تعالى عن أن يحلَّ في شيء، أو يحلَّ به شيء، فالله تعالى مستغن عن كل شيء.

وتعالى عن أن يكونَ له مكان أو يكون في جهة من شيء، أو يتصل بشيء، أو ينفصل عن شيء، فكل ذلك من صفات الأجسام، وقد أثبتنا أن الله تعالى ليس بجسم.

ثــم المعـاني سبـعـةٌ للرائي	أي عــلـمُــهُ المـحــيـطُ بالأشياء
حـــيـــاتُــه وقـــدرةٌ إرادة	وكـــــلُ شـــيءٍ كـــائـــنٌ أراده
وإن يــكـن بـضــدِّه قد أَمَرا	فالقصدُ غيرُ الأمرِ فاطرح المرا

بدأ الناظم هنا بعَدِّ القسم الثالث من أقسام الصفات، وهي صفات المعاني.

وهذه الصفات معان زائدة على الذات، لا علم لنا بحقيقتها، وإنما نعلم أحكامها فقط، وهي وإن اشتركت مع صفاتنا باللفظ، إلا أن معناها مختلف.

وهي:

1- الحياة: صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى تصحح لمن قامت به الإرادة.

فحياة الله تعالى قديمة، باقية، مخالفة لحياتنا، قال الله تعالى:﴿ هُوَ ٱلۡحَيُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾غافر: ٦٥

2- العلم: صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى واحدة تتعلق بكل المعلومات على وجه الإحاطة بها دون سبق خفاء.

وعلم الله تعالى قديم باق، محيط بكل شيء على ما هو عليه، فلا سر عنده ولا خفاء، ﴿يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَيَعۡلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعۡلِنُونَۚ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ٤﴾ التغابن، ﴿إِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلۡجَهۡرَ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡتُمُونَ ١١٠﴾الأنبياء، وكيف لا يكون عالما بكل شيء وهو الخالق لكل شيء؟! ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ١٤﴾ الملك، ﴿۞وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ

إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٥٩﴾ الأنعام، فيعلم ماكان، وما يكون، ويعلم الحركات، والسكنات، والصفات، فهو علام الغيوب.[1]

3- الإرادة: صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى واحِدَة تخصص جميع الممكنات ببعض جوانب الإمكان على وفق العلم.

4- والقدرة: صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى واحِدَة تُوجِد الممكنات أو تعدمُها على وفق الإرادة.

فالإرادة تخصص كلَ ممكن، والقدرة توجده فهو سبحانه ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ١٦﴾ البروج

وجهات الإمكان: الوجود والعدم، والزمان، والمكان، والجهة، والقَدْر، والصفة.

فالشمس مثلا مع وجودها المُشاهَد إلا أنها يمكن عدمها، وهي قبل وجودها كان يمكن أن توجد، ويمكن أن تستمر في العدم، فالله بإرادته خصص وجودها، وخصص مكانها في مركز المجموعة الشمسية، وخصص صفتها، ونحو ذلك، وأوجدها على ذلك بقدرته.

وكل ما يجري في الكون، فإنما يحصل بإرادة الله تعالى وقدرته، سواء الطاعة والمعصية، لا يخالف شيء إرادته، وإن خالف أمره، فلا تلازم بين الإرادة والأمر.

وربما قال قائل: فكيف يعاقب الله تعالى العاصي، مع أنه لا يعصي إلا بإرادة الله تعالى؟!

فنقول مُقرِّبين فهم هذه المسألة بمثال: لو أن أبا وضع ابنه الصغيرَ في غرفة مع لُعب وكُتب، وأمره بالقراءة، ونهاه عن اللعب، وتوعده إنْ لعب بالعقاب، فلعِب الولد، والأب قادر على أن يمنعه، ولكنه أراد أن يعطيه حق الاختيار.

---

1 - ويظهر أثر إيماننا بعلم الله تعالى في أفعالنا، فما إن يغفل الإنسان عن علم الله تعالى، أو يضعف إيمانه بذلك حتى تأخذه نفسه كل مأخذ، كما قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٢٠ وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖۚ وَهُوَ خَلَقَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٢١ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَتِرُونَ أَن يَشۡهَدَ عَلَيۡكُمۡ سَمۡعُكُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُكُمۡ وَلَا جُلُودُكُمۡ **وَلَٰكِن ظَنَنتُمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعۡلَمُ كَثِيرٗا مِّمَّا تَعۡمَلُونَ ٢٢ وَذَٰلِكُمۡ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمۡ أَرۡدَىٰكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ** ٢٣﴾ فصلت

فلَعِبُ الولد موافق لإرادة الأب؛ لأن الأب قادر على منعه بإزالة اللُّعب، ولكنه مخالفٌ لأمره ونهيه، فمخالفتُه للأمر هي التي جعلته مستحقا للعقاب.

فكذا الإنسان عندما يعصي الله تعالى، فإنما يكون مخالفا لأمره لا لإرادته، فالله تعالى قادر على منعه، بل إن الإنسان عاجز عن تحقيق اختياره ما لم يخلق الله تعالى فيه القدرة عليه، والله قد أعطاه القدرة على الاختيار ليمتحنه، وهو قادر على أن يسلبها منه، واختياره لا يخرج عن اختيار الله تعالى، فاستحقاقه للعقاب لأنه خالف أمر الله باختياره[1]، لا لأنه خالف إرادته تعالى.

ولا ينكر اختيارَ الإنسان إلا معاندٌ، فكل إنسان يشعر بالفرق بين أن يُوثِقَه إنسانٌ ويرمي به من مكان مرتفع، وبين أن يمشيَ برجليه ليلقيَ بنفسه بكامل إرادته، فهو مجبور في الصورة الأولى ولا يُكلِّف فيها، مختار في الثانية.

ودليل اتصاف الله تعالى بالقدرة، وجود العالم من حولنا؛ فوجوده دليل على قدرة موجده، فيستحيل أن يوجد هذا العالم من عاجز.

وانتظام العالم على النحو الذي هو عليه، دليل على إرادة موجده، وعلمه، فيستحيل أن يصدر هذا النظام الدقيق للعالم عن خالق يخلق بغير إرادة ولا علم.[2]

---

1 - ومناط التكليف الاختيار.

ونمثل بمثال آخر نقرب فيه صورة اختيار الإنسان الذي يُحاسبُ عليه مع موافقته لإرادة الله، وخلق الله الفعل فيه، فنقول:

لو دخل رجل إلى غرفة عُلِّق في سقفها ضوء، وكان هذا الرجل من أهل القرى لم ير في حياته ضوء يعمل بالكهرباء، بل كل ما يعرفه الشموع التي تطفأ بالنفخ عليها، فلما دخل البيت أعجبه الضوء، وظن أنه يطفأ كذلك بالنفخ عليه، وأراد تجربة ذلك، فقال له صاحب البيت: إياك أن تطفئه بالنفخ عليه، وهدده إن فعل ذلك بالضرب، ثم تركه وخرج إلى مكان يراه فيه من حيث لا يشعر، وكان مفتاح الضوء حيث يقف صاحب البيت، فقام هذا الرجل مستغلا غياب صاحب البيت، ووضع الكرسي تحت الضوء، ووقف عليه راجيا أن يطول به ليبلغ الضوء في السقف فينفخ عليه، وأول ما فعل ذلك وبدأ بالنفخ رآه صاحب البيت من الخارج، فأغلق الضوء من المفتاح، فنزل الرجل عن الكرسي ظانا أن الضوء أغلق بالنفخ عليه، ودخل صاحب البيت، فهو في هذا الحال مستحق للضرب؛ لأنه أراد الإطفاء وسعى إليه بكامل إرادته وظن أنه هو الذي أوجده.

فكذلك الإنسان، يسعى ويعمل بكامل إرادته، بل ويتحدى الله – والعياذ بالله – في عمله، وهو يظن أنه هو الخالق له، وفي الحقيقة إن هو إلا مريد مختار لا تخرج إرادته عن إرادة الله، والله هو الخالق لأفعاله.

2- ولما لم يؤمن الكافرون بعلم الله، لم يثقوا بنظام العالم، فسعوا في تغييره، وكذا سعوا في تغيير خلق الله تعالى في أنفسهم، فكان عاقبة ذلك فساد العالم، كما قال الله تعالى:﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ الروم=

وكل من العلم، والإرادة، والقدرة دليل على أن من اتصف بها حي.

وأما قول الناظم:

فقد علمت أربعاً أقساما   في الكائنات فاحفظِ المَقاما

فهي أقسام توافق إرادة الله مع أمره، وهي أربعة:

1. أن يأمر ويريد، وذلك كأمره سيدنا أبا بكر الصديق رضي الله عنه بالإيمان، وإرادته الإيمان له.
2. أن يأمر ولا يريد، وذلك كأمره أبا لهب بالإيمان، وعدم إرادته له.
3. ألا يأمر ويريد، وذلك كعدم أمره أبا لهب بالكفر، مع إرادته له.
4. ألا يأمر، ولا يريد، وذلك كعدم أمره من مات مؤمنا بالكفر، وعدم إرادته له.

فكل ما هو مراد كائن، ويستحيل أن يكون ما لم يرده، فتعالى الله عن أن يحصل في ملكه غير ما يشاء.

كلامُه والسمعُ والإبصارُ   فهو الإله الفاعل المختارُ

5- الكلام صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى ليست بحرف ولا صوت تتعلق بالشيء تعلق دلالة على وفق العلم.

6- 7- السمع والبصر، صفتان أزليتان قائمتان بذات الله تعالى تتعلقان بالموجودات على وجه الإحاطة.

وكلام الله تعالى، وسمعه، وبصره من غير عضو، ولا آلة، ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١ ﴾ الشورى

=وكذا فعل بعض المسلمين عندما بدلوا أحكام الدين، فما فعلوا ذلك إلا لعدم ثقتهم بعلم الله تعالى، وأنه لم يشرع لهم إلا ما ينظم حياتهم ويسيرها على أفضل وجه، فحاولوا جاهدين تبديل الأحكام مع ما يتناسب مع هواهم، فكان عاقبة ذلك أن تحرفت أحكام الدين، وفسدت حياة المسلمين وآلت لما عليه الحال الآن.

وكثيرا ما يَرُدُّ أحدهم الحكم الشرعي مدعيا عدم نفعه، ثم إن أُخبر بأن هذا الحكم موافق للعلم، وأن الطبيب الفلاني يأمر به؛ لأن فيه صحة الإنسان، لسارع بالأخذ به، فهو بعلم الطبيب أوثق منه بعلم الله تعالى وحكمته، فنسأل الله العفو والعافية.

ولو اشترى آلة لوثق بكتاب التعليمات فيها، لثقته بعلم صانعها، ولكن إن أمر بالعمل بكتاب الله تحايل وتعلل بتغير الزمان والمكان ونحو ذلك، ثم نراه يتعجب مما آل إليه حال المسلمين من فساد!

ودليل كون الكلام صفة لله تعالى نقلي، فقد قال الله تعالى:﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ البقرة: ٢٥٣، ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝٧٥﴾ البقرة، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾التوبة:٦ وغيرها من الآيات والأحاديث.

وكذا دليل السمع والبصر، فقد قال الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ۝١﴾ المجادلة

وواجب تعليق ذي الصفات	حتما ودوما ما عدا الحياة
فالعلم جزما والكلام السامي	تعلقا بسائر الأقسام

كل صفة من صفات المعاني عدا الحياة لها تعلق بغيرها، وقد ذكر الناظم تعلقاتها.

فأما العلم والكلام فيتعلقان بالواجبات، والجائزات، والمستحيلات العقلية، لكن تعلقَ العلم تعلُّقُ إحاطة، وتعلقَ الكلام تعلُّقُ دلالة.

فالله تعالى يعلم نفسه، ويعلم الجائزات، والمستحيلات، ويدلنا عليه، وعلى أفعاله الجائزة، وعلى المستحيلات كالولد، والشريك، ونحوها.

وقد تقدم أن كلام الله تعالى على وفق علمه، فيظهر لنا من ذلك استحالة الكذب في كلامه؛ لأن الكذبَ الإخبار بالشيء على خلاف ما هو عليه، وكلام الله تعالى على وفق علمه، وعلم الله تعالى محيط بكل شيء على ما هو عليه، فكيف يمكن أن يكون الكلام الدال على شيء منه مخالفا للواقع؟!

فيستحيل وجود الكذب في كلامه سبحانه وتعالى.

وقدرةٌ إرادةٌ تعلّقا	بالممكنات كلها أخا التقى

وأما القدرة والإرادة فلا تتعلقان إلا بالجائزات العقلية، وأما الواجبات والمستحيلات العقلية، فلا تتعلق قدرة الله تعالى بهما، لا لأن الله تعالى عاجز، ولكن لأن الواجب العقلي غيرُ قابل للانتفاء، والمستحيل العقلي غيرُ قابل للثبوت، فلو أضفنا واحدا حقيقيا إلى واحد حقيقي فيستحيل أن يكون الناتج عنهما ثلاثة لعدم قبولهما ذلك.

ومن هذا فإن قدرة الله تعالى لا تتعلق بإيجاد إله مثله، لأن الإله الآخر غير قابل للثبوت.

ولو جادل إنسان وافترض أنه وجد، فلن يكون إلها مثل الله؛ لأن الله تعالى واجب الوجود ليس لوجوده بداية، وهذا الذي وُجِد جائزُ الوجود، وأنى يتماثلان؟!

وكذا يستحيل على الله تعالى أن يتخذ ولدا.

ولو احتج جاهل على جواز ذلك بقوله تعالى: ﴿لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾ الزمر: ٤، فنقول له: إن هذا دليل عليك لا لك، ففي قول الله تعالى: ﴿لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾ الزمر: ٤ أكبر دليل على أن هذا مستحيل، إذ إن الولد الحقيقي لا بد أن يكون من جنس الوالد، وكيف يكون مخلوق جائز الوجود كخالق واجب الوجود؟! ﴿سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ٤﴾ الزمر

ويغفل المجيزون من الجهلة عن أنهم لو أجازوا ذلك لما عاد هناك فرق بينهم وبين دين النصارى الذين قالوا: المسيح ابن الله، فكفَّرهم الله بهذا؛ لأنهم قالوا بالجواز، والنصارى قالوا بالوقوع، فلم يزد النصارى عليهم إلا بأن أثبتوا وقوعَ ما هو جائزٌ عليه.[1]

وما كفر من كفر من النصارى بالدين النصراني، وفضَّل عليه الإلحاد، إلا لكون هذا الدين مخالفا للعقل، الذي خلقه الله تعالى ليفهم الإنسانُ به دينه، ويميز فيه الحق عن الباطل، فكيف نعتقد في ديننا العظيم تعارضه مع العقل؟!

واجزم بأن سـمعَـه والبصرا   تـعـلـقـا بـكـل موجودٍ يرى

1- ولو أشيع عن إنسان بأنه يمكن أن يلد قططا، لكان هذا أعظم إهانة له، فكيف يجرؤ على الاعتقاد بأنه يمكن لله أن يتخذ ولدا، مع أن ولادة الإنسان للقط أقرب وأهون بكثير من نسبة الولادة لله تعالى، فالإنسان والقط كلاهما مشتركان بجنس الحيوانية، والجسمية، والحدوث، وأما الله تعالى فلا يدخل تحت جنس، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا، وقد وصف الله تعالى عظم هذا القول بقوله سبحانه: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا ٨٨ لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدّٗا ٨٩ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا ٩٠ أَن دَعَوۡاْ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٗا ٩١ وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ٩٢ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ٩٣ لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ وَعَدَّهُمۡ عَدّٗا ٩٤ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ٩٥﴾ مريم

وأما السمع والبصر فيتعلقان بالموجودات.

وسمعه وبصره تعالى بلا عضو، ولا جارحة، ولا واسطة.

وكـلـــها قـديـمـةٌ بـالـذاتِ　　　لأنـها لـيـستْ بـغيرِ الذات

صفات المعاني كلها موجودة، قديمة، باقية، مخالفة لصفات الحوادث كذات الله تعالى؛ لأنها في الحقيقة ليست بشيء منفك عن الذات في الخارج، وإنما تنفك عن الذات في المفهوم فقط.

فالإنسان يتعقل مفهوم ذاتٍ عارية عن هذه الصفات، ويتعقل مفهوم الصفة منفكة عن الذات، فتتعدد عنده المفاهيم، مع أنها متحدةٌ خارجا، بحيث إنها لا تنفك عن الذات، ولا تستقل عنها.

وصفات الله تعالى كلها واجبة الوجود كذاته، يستحيل أن يكون شيء منها جائزا؛ لأنه لو كان جائزا لكان حادثا، ولو كان حادثا لافتقر إلى محدث، فإن كان المحدث غير الله تعالى، فيكون اللهُ تعالى مفتقرا لغيره، ويلزم من ذلك التسلسل.

وإن كان المحدث هو الله تعالى، فيلزم الدور؛ لأنه لكي يوجد لنفسه القدرة مثلا لا بد أن يكون قادرا، ومريدا، فتكون القدرة متقدمة على وجودها ومتأخرة عنها.

ثــم الكلامُ لــيــسَ بالحروف　　　وليس بالترتيبِ كالمألوفِ

فكلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت، ولا فيه تقديم، ولا تأخير؛ لأن هذا كله من صفات الحوادث، وكلام الله تعالى قديم ليس بحادث.

فإن قال قائل: فالقرآن الذي نقرؤه حروف وأصوات، وهو كلام الله تعالى، فكيف نفيتم عن كلامه تعالى الحرف والصوت.

قلنا: إن الحروف والأصوات التي نقرؤها ليست هي صفة الله القائمة بذاته، وإنما هي مخلوقة لله تعالى لتدلنا على كلام الله تعالى القديم القائم بذاته، وهو صفة له.

ونقرب ذلك بأن نقول: لو جالت في نفسك مشاعر، وأردت أن تعبر عنها بكلمات، فإنك ستحتاج لأن تستعمل الحروف بالكتابة أو الصوت لتعبر عما في داخلك، ثم إن هذه الحروفَ والأصوات ليست هي المشاعر الحقيقية التي تجول في داخلك، وإنما تدل عليها.

وتعالى الله عن أن يوصف بأنه يجول به شيء، أو تعتريه مشاعر، وإنما نقول ذلك لنقرب فهم الفرق بين الحرف والصوت والكلام الذي هو الصفة.

ويستحـيلُ ضدُّ ما تـقـدما	من الصفاتِ الشامخاتِ فاعلما
لأنه لو لم يـكن موصـوفا	بـهـا لـكـان بالـسـوى معـروفـا
وكـلُّ من قـامَ به سـواها	فهو الذي في الفقرِ قد تـنـاهى
والواحـدُ المعبودُ لا يفتقر	لغـيـره جـلَّ الغَـنِـيْ الـمُـقْـتَـدِرُ

كل صفة من الصفات الواجبة التي تقدم ذكرها، يستحيل أن يتصف الله تعالى بضدها.

فيستحيل أن يكون الله تعالى حادثا، أو يقبل الفناء، أو قائما بغيره، أو مشابها لشيء من خلقه، أو متعددا.

ويستحيل عليه كذلك أن يتصف بشيء من أضداد صفات المعاني، كالجهل، والعجز، وغير ذلك من الأضداد.

ودليل ذلك أن أضداد هذه الصفات لو قامت به لكان متصفا بصفات النقص، ومنتفية عنه صفات الكمال، وذلك يجعله مفتقرا لغيره؛ ليزيل عنه نقصه ويكمِّلَه، والافتقار دليل الحدوث كما قدمنا.

ولأننا أثبتنا بالأدلة وجوب اتصافه تعالى بالصفات التي تقدم ذكرها، فإذا ثبتت، استحال أن يتصف بضدها؛ لاستحالة اجتماع الضدين.

وبهذا نكون قد انتهينا من ذكر ما يجب اعتقاده في الله تعالى وهو صفاته[1]، وما يستحيل وهو أضداد الصفات.

وبقي لنا أن نتحدث عما يجوز في حق الله تعالى، وهي أفعاله.

والفرق بين الأفعال والصفات، أن صفات الله تعالى تقوم بذاته، ولا يقوم بذاته إلا ما كان وجوده واجبا؛ لأن الجائز حادث، وذاته سبحانه وتعالى لا يعتريها التغير والتبدل؛ فالتغير والتبدل من صفات الحوادث، وهي قديمة.

وأما أفعاله فلا تقوم بذاته، وإنما تقوم بغيره؛ لأنها كلَّها حادثةٌ؛ لكونها متوقفة على القدرة والإرادة، وما يكون متوقفا على الإرادة فلا بد أن يكون حادثا في نفسه.

1- وأسماء الله تعالى كلها ترجع إلى هذه الصفات، فمثلا "التواب" و "المعز" و " القهار" ترجع كلها لإرادته وقدرته، وهكذا كل اسم من أسمائه، ومن أراد معرفة تفصيل ذلك فليرجع لكتاب: ((المقصد الأسنى في معرفة أسماء الله الحسنى)) للإمام الغزالي، وكتاب: ((لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات)) للفخر الرازي.

وما دمنا قد أثبتنا أن كل ما سوى الله تعالى حادث، فقد ثبت أن أفعالَه كلها حادثة.

وجـائـزٌ فـي حـقِه الإيـجـــادُ	والتركُ والإشقاءُ والإسعاد
ومن يقُلْ فِعْلُ الصلاحِ وجَبا	علـى الإلهِ قدْ أساءَ الأدبا

كل أفعال الله تعالى جائزة كما تقدم، فلا يجب عليه فعل شيء ولا تركه.

وقد خالف في هذه المسألة المعتزلة، فقالوا بأنه يجب على الله تعالى فعل ما فيه صلاح للعبد، وإلا لكان ظالما، والظلم عليه محال.

وكلامهم هذا باطل، لا دليل عليه، ولا يعتقده إلا ظالم لنفسه، فالظالم هو من استعمل ملك غيره بغير حق، وكل ما في الكون ملك لله تعالى يفعل فيه ما يشاء كيف شاء ﴿لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ ٢٣﴾ الأنبياء

ومع هذا فإنه عز وجل يعامل الناس بعدالته ورحمته، فلا يظلمهم شيئا، ولا يكلفهم شيئا، أو يصيبهم بضر إلا ليمتحنهم، فمن صبر ضاعف له الأجر برحمته، ومن قنط واعترض على قضاء الله تعالى عاقبه بعدالته.[1]

1- ومن الشبهات التي يلقيها بعض المفسدين قولهم: إن الإنسان يُجبَل على صفات معينة، وأنه تتولد فيه شهوات ليست بإرادته، فتكليفه بضدها ظلم.

فنقول ردا عليه: إن الدنيا دار امتحان، خلقنا فيها لنُبلى أينا أحسن عملا، ولو أن كل إنسان كان له الحق في اتباع شهواته، والسير على صفاته من غير مجاهدة للنفس لسطا القوي على الضعيف، وظلم الناس بعضهم بعضا لاختلاف شهواتهم، وتعارضها مع بعضها.

فهذا رجل علِق بامرأة جاره، وهويها، أفنقول له: لك الحق في اتباع شهواتك، ومحاولة إفسادها على زوجها لتخلص إليها، فتكون قد قضيت شهوتك التي وجدت فيك، ولكن بظالم لها ولزوجها ولأولادها، وإفساد حياتهم بذلك، أم نقول له: عليك أن تتعفف عنها، وتقاوم شهوتك، ومن يتعفف يعفه الله، ومن ترك شيئا لله عوضه الله خيرا منه؟!

وكذا الأمر في الطباع، ففلان جُبِلَ على الكرم، وفلان جُبِلَ على البخل، فمن جبل على البخل يقول: كيف أُكلَّفُ وفلانا بالعطاء وهو شاق علي، وسهل عليه؟!

فنقول له: إن من سَهُل عليه العطاء لديه من الصفات الأخرى غير البخل ما يجب عليه أن يجاهد نفسه فيها، فلا كمال لغير الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، فكل سيجاهد نقصا فيه، وثق أنك عند مجاهدة نفسك بالعطاء يتضاعف لك الأجر أضعافا أكثر من مضاعفتها لمن يعطي بمحبة ورغبة جُبِلَ عليها، فالأجر على قدر النصب.. وهكذا في كل شيء..

فالمرأة جُبلَت على حب الزينة، ولكنها أمرت بمجاهدة نفسها وإخفاء زينتها، ولو أبدتها فستكون ظالمة لنفسها بفتح باب الأوهام عليها، وظالمة للرجال من حولها، إذ تثيرُ فيهم ما تُثيرُ من الشهوات التي تُذهبُ ألبابهم، فيصعب عليهم ضبطُ أنفسهِم معها.. والرجل مجبول على حب النظر للمرأة، ولكنه مأمور بمدافعة هذه الشهوة، وغض البصر، ولو وقع بصره من غير قصد، وثار في نفسه ما ثار، لا يحق له أن يقترب من المرأة ويقضي شهوته منها.=

واجزم أَخِـيْ بِـرُؤيـة الإلـهِ	في جـنـة الخـلـد بلا تـنـاهي
إذِ الـوُقوعُ جـائـزٌ بالعـقْـلِ	وقـد أتى فـيهِ دليـلُ النَّـقْـلِ

ومما يجوز في حق الله تعالى أن يراه عباده المؤمنون في الآخرة، كما وعدهم سبحانه في كتابه حيث قال: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ القيامة وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم وغيره: عن جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قال: "كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، فَقَالَ: أَمَا إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ..."[1]

ومما جاء في ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ الأعراف: ١٤٣

ولولا عِلمُ سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام بجواز ذلك على الله تعالى لما طلبه، وهو من الرسل الذين هم أعرف الخلق بالله تعالى وما يجوز له وما يستحيل عليه.

ومنعه من الرؤية إنما هو لعدم تأهله لذلك في خلقته الدنيوية قبلها كما أُهِّل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قبل حادثة المعراج بشق صدره، وغير ذلك.

وقد نفى رؤيةَ الله تعالى المعتزلةُ، والشيعةُ، وغيرُهم من الفرق التي خالفت جماعة المسلمين، وقالوا: إن الرؤية تستلزم أن يكون المرئي في جهة من الرائي، والجهة من صفات الأجسام، والله تعالى منزه عن الجسمية، وغير ذلك من الأدلة الضعيفة، وهم بذلك يخالفون ما جاء في الآيات والأحاديث الصحيحة.

وقولهم: إن الرؤية تستلزم أن يكون المرئي في جهة من الرائي، فهذا الاستلزام إنما هو استلزام عادي، لا عقلي، فلا يستحيل أن يُخرق هذا الحكم، لاسيما في الآخرة التي لا تسير على وفق قوانين الدنيا.

=فالمرأة لو اتبعت شهوتها وأبدت زينتها كانت معتدية على عفة رجال كثيرين من حولها، والرجل لو أنفذ شهوته في المرأة سيكون معتديا عليها، ويقاس على ذلك كل التكاليف، ولذا أُمِر كُلٌّ بضبط شهوته، ومجاهدة نفسه؛ ليحفظ نفسه من المهالك، ولا يظلم غيره.

وما من إنسان غير من عصمهم الله إلا وقد أعطي من الشهوات، أو الطباع ما عليه أن يجاهد نفسه فيه ليتم البلاء، وفتح له بابٌ يستطيع أن يقضي فيه شهوته بضوابط دون أن يظلم نفسه، أو غيره.

1- قال الإمام النووي في شرح هذا الحديث: أَيْ تَرَوْنَهُ رُؤْيَةً مُحَقَّقَةً لَا شَكَّ فِيهَا وَلَا مَشَقَّةَ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ رُؤْيَةً مُحَقَّقَةً بِلَا مَشَقَّةٍ فَهُوَ تَشْبِيهٌ لِلرُّؤْيَةِ بِالرُّؤْيَةِ لَا الْمَرْئِيِّ بِالْمَرْئِيِّ.

وكفى برؤية الله تعالى لنا ونحن بغير جهة منه، دليلا على جواز ذلك.

وما دام العقل يجيز أن يُرى الشيء وهو في غير جهة من الرائي، وجاء الشرع مثبتا لوقوع هذا الجواز، فقد وجب علينا أن نؤمن به.

والقاعدة التي يتبعها أهل السنة والجماعة، أن كل شيء ثبت بالنقل، ولم يخالفه العقل، فإنه يجب الاعتقاد به.

وبهذا نكون قد انتهينا من الكلام على قسم الإلهيات، فننتقل إلى الكلام على قسم النبوات.

وقبل أن نذكر الصفات الواجبة للأنبياء صلوات ربي وسلامه عليهم نُعرِّف الرسول والنبي:

الرسول: إنسان، حر، ذكر، بالغ، أوحى الله تعالى إليه بشرع، وأمره بتبليغه للعباد، وينزل عليه أحيانا كتاب.

النبي: إنسان، ذكر، بالغ، أوحى الله تعالى إليه بأمور، ولم يأمره بتبليغ ما أوحي إليه، وهذا لا ينافي أنه مأمور باتباع رسول قبله والدعوة إلى رسالته[1].
وكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولا، فبعض الأنبياء لم يوح إليهم بشرع جديد يأمرون بتبليغه، وإنما يوحى إليهم أمور خاصة لا يلزمهم تبليغها، ويعملون بشرع من كان قبلهم، فيكونون أنبياء فقط وليسوا رسلا[2].

ويجب أن نؤمن بالأنبياء صلوات ربي وسلامه عليهم، ولا نحصرهم بعدد؛ لقول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلٗا مِّن قَبۡلِكَ مِنۡهُم مَّن قَصَصۡنَا عَلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّن لَّمۡ نَقۡصُصۡ عَلَيۡكَۗ ﴾ غافر: ٧٨، فنؤمن بأن هناك من الأنبياء من لم يصلنا خبره، كي لا ننكر أحدا منهم ممن لم يرد ذكره في القرآن.

ويجب علينا أن نعرف أسماء من ورد ذكرهم في القرآن منهم، وهم خمسة وعشرون نبيا:

1- ولا تكون المرأة رسولا؛ لقول الله تعالى {وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا}، وكذا لا تكون نبيا على المعتمد، لكنه اختلف في نبوة السيدة مريم عليها السلام، وأم سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام، ولم يقل أحد بإرسالهما، وما ذاك إلا لكون مَهامِّ الرسالة لا تتناسب مع طبيعة المرأة، للأمر فيها بمخالطة الرجال ودعوتهم، وقد نهيت المرأة عن ذلك.

2- وبعض العلماء قال: لا فرق بين النبي والرسول، فكل رسول نبي، وكل نبي رسول.

سيدنا آدم – سيدنا إدريس – سيدنا نوح – سيدنا هود – سيدنا صالح – سيدنا يونس – سيدنا إبراهيم – سيدنا لوط – سيدنا إسماعيل – سيدنا إسحاق – سيدنا يعقوب – سيدنا يوسف – سيدنا أيوب – سيدنا شعيب – سيدنا إليسع – سيدنا ذو الكفل – سيدنا داود – سيدنا سليمان – سيدنا إلياس – سيدنا موسى – سيدنا هارون – سيدنا زكريا – سيدنا يحيى – سيدنا عيسى – وخاتمهم[1] سيدنا محمد صلى الله عليه وعليهم وسلم تسليما كثيرا.

فيجب الإيمان بأن النبي صلى الله عليهم وسلم ختمت برسالته الرسالات، ونسخ شرعه كل الشرائع التي قبله، فلا يقبل الله تعالى من عبد غير دين الإسلام، فقد قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ۝٨٥﴾ آل عمران.

ولا يقبل إيمان إنسان بالله دون إيمانه بالنبي صلى الله عليه وسلم مادامت قد بلغته دعوته، فالإيمان به، والتشهد بذلك من أركان الإيمان والإسلام، فمن لم يؤمن به فهو كافر، وإن ادعى بلوغه بالإيمان والقرب من الله كل مبلغ؛ ففي ذلك إسقاط للشريعة التي جاء بها لصلاح البشرية، والخروج عن التكليف.

ويجب توقير الأنبياء، واحترامهم، فهم أفضل البشر على الإطلاق، وأكمل البشر، ما حاز الكمال البشري غيرهم أحد من الناس، صلوات ربي وسلامه عليهم.

وهذا ذكر لصفاتهم الواجبة لهم، والمستحيلة عليهم، والجائزة في حقهم:

وَصِفْ جميعَ الرُّسْلِ بالأمانة والصدق والتبليغ والفطانة

أول صفة يجب إثباتها للأنبياء صلوات ربي وسلامه عليهم الصدق، فإذا ثبت صدقهم وجب علينا أن نصدقهم بكل ما جاؤوا به.

ودليل صدقهم المعجزة، وهي: أمر خارق للعادة، مقرون بالتحدي، يُظهره الله تعالى على يد مُدعِي النبوة تصديقا له.

وبيان ذلك: لو كان عادة ملك من الملوك أنه لا يقوم لدخول أحد من رعيته، ولا يصافح أحدا منهم، فجاء يوما أحد الرعية، وقال للناس: إن الملك يأمركم أن تقوموا

1- فلا نبي بعده بالإجماع؛ لقول الله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ الأحزاب: ٤٠، وما رواه الشيخان من قول النبي صلى الله عليه وسلم: (كانت بنو إسرائيلَ تسوسُهم الأنبياءُ، كلما هلك نبيٌّ خلفه نبيّ، وإنه لا نبيَّ بعدي)، فمن ادعى النبوة، أو صدق بمدعيها كان كافرا، ومن هؤلاء القاديانية، والبهائية.

بعمل ما، ومن قام منكم بالعمل على وجهه فإن الملك سيجزل له العطاء، ومن لم يعمله، فستحل عليه عقوبة الملك.

فسأله الناس عن دليل صدق كلامه؟

فقال لهم على مسمع من الملك: دليله أن الملك سيخرق عادته، وسيقوم لكم، ويصافحكم، فقام الملك وصافحهم واحدا واحدا.

ففِعلُ الملك هذا دليلٌ على صدق كلام هذا الشخص.

وكذلك معجزات الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، فإنها تخرق قوانين العادة التي أجراها الله تعالى في هذا الكون تصديقا لهذا النبي، فكأن الله تعالى يقول لعباده عند خرقه للعادة: صَدَقَ عبدي فيما يدعيه من النبوة.

وكذا تخرق العادة لأمور أخرى نبينها لأهميتها وهي ستة:

1. **المعجزة** وقد مر ذكرها.
2. **الإرهاص،** وهو ما يُخرَق من عادة للنبي قبل بعثته، تمهيدا له، وذلك كتسليم الأحجار والأشجار على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وشق صدره.
3. **الكرامة،** وهي ما يظهر خرقا للعادة على يد الصالحين.
4. **الإعانة،** وهي ما يظهر خرقا للعادة لعوام الناس عند الشدائد ونحوها، معونة لهم من الله تعالى، وتكون في الأمور العامة، كشفاء من يئس من شفائه، ونحو ذلك، ولا تبلغ أن تكون كالمعجزة، والإرهاص.
5. **الاستدراج،** وهو ما يظهر من خرق للعادة على يد الكفار، والفسقة، فتنة لمن حولهم، واستدراجا.
6. **الإهانة،** وهي ما يظهر خرقا للعادة على يد من أراد الله تعالى إهانته، بأن يحصل له أمر خارق للعادة، إلا أنه مناف لمراده، وذلك كإصابة العين السليمة من الأعور الذي دعا له مسيلمة الكذاب بشفاء عينه العوراء.

فإن قال قائل: فكيف ستخرق العادات[1] للمسيح الدجال مع أنه كاذب؟

1- وربما كان ما سيظهر على يديه ليس من باب خرق العادات في شيء، وإنما من باب ما سيكون العلم قد توصل إليه، أو من باب المخادعات والأوهام كما يظهر اليوم في العالم الافتراضي، فقد جاء في الحديث أنه يكون معه نار ونهر، والنار في حقيقتها جنة، والنهر النار، والله أعلم.

قلنا: إن المسيح الدجال لا يدعي النبوة، بل يدعي الألوهية، ويخرق الله تعالى له العادة استدراجا، فمن قوي إيمانه، وعرف ربه بالصفات التي مر ذكرها، سيقطع أن إلهه ليس إنسانا، ولا جسما.

وأما من جهل صفات الله تعالى، واغتر بإيمانه التقليدي، أو عرفها وغفل عنها بانغماسه في الدنيا وفتنها، أو اعتقد الجسمية لله تعالى، فذلك الذي يُخشى عليه.. أعاذنا الله تعالى من هذه الفتنة العظيمة.[1]

فإذا ثبت صدق الأنبياء صلوات ربي وسلامه عليهم وجب علينا أن نصدقهم بكل ما جاؤوا به، من أخبار، وأحكام، وغيبيات.

ووجب علينا تصديق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بتبليغه القرآن وأنه كلام الله[2].

1- وليس معنى ذلك أن من عرف ربه عصم من الفتنة، بل الجميع معرض لها، يخشى عليه منها، ولكن من عرف ربه فلا يخشى عليه من الافتتان بالمسيح الدجال من حيث إنه يظن ألوهيته، بل من جوانب كثيرة أخرى حيث يكون المسلمون في شدة عظيمة، والدجال تتبعه الأموال، فربما باع المسلم دينه بعرض من الدنيا، وفتن بسببها والعياذ بالله نسأل الله العفو والعافية والمعافاة الدائمة.

2- وكفى بالأسلوب الإلهي دليلا على أن القرآن ليس من صنع بشر، إذ لا يمكن لأحد من البشر مهما بلغ به الكِبر أن يتجرأ على الكلام به، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ **فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم** مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ مِن مُّضۡغَةٖ مُّخَلَّقَةٖ وَغَيۡرِ مُخَلَّقَةٖ لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى ثُمَّ نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ثُمَّ لِتَبۡلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمۡۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ لِكَيۡلَا يَعۡلَمَ مِنۢ بَعۡدِ عِلۡمٖ شَيۡـٔٗاۚ وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ هَامِدَةٗ فَإِذَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهَا ٱلۡمَآءَ ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡ وَأَنۢبَتَتۡ مِن كُلِّ زَوۡجِۭ بَهِيجٖ ﴿٥﴾﴾ الحج، وقوله: ﴿وَلَقَدۡ **خَلَقۡنَا** فَوۡقَكُمۡ سَبۡعَ طَرَآئِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ ٱلۡخَلۡقِ غَٰفِلِينَ ﴿١٧﴾ **وَأَنزَلۡنَا** مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءَۢ بِقَدَرٖ **فَأَسۡكَنَّٰهُ** فِي ٱلۡأَرۡضِۖ **وَإِنَّا** عَلَىٰ ذَهَابِۭ بِهِۦ **لَقَٰدِرُونَ** ﴿١٨﴾ **فَأَنشَأۡنَا** لَكُم بِهِۦ جَنَّٰتٖ مِّن نَّخِيلٖ وَأَعۡنَٰبٖ لَّكُمۡ فِيهَا فَوَٰكِهُ كَثِيرَةٞ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ﴿١٩﴾﴾ المؤمنون، وقوله: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ **أَنزَلۡنَا** عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ ﴿٢٦﴾﴾ الأعراف، وقوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ **عِبَادِي** عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ **فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لِي وَلۡيُؤۡمِنُواْ بِي** لَعَلَّهُمۡ يَرۡشُدُونَ ﴿١٨٦﴾﴾ البقرة.

فأي إنسان عاقل يجروء على التفوه بمثل هذا؟!

وهذا فرعون مع كونه ادعى لنفسه الربوبية العليا لم يزد على قوله: أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي؟! وقال لسيدنا موسى عليه الصلاة والسلام مُمْتَنا عليه: ألم نربك فينا وليدا ولبثت فينا من عمرك سنين؟!=

وأما الصفة الثانية التي يجب علينا أن نثبتها لهم، فهي الأمانة.

والأمانة: هي حفظ جوارحهم عن ارتكاب المحرم والمكروه.

فهم معصومون عن الوقوع في المعصية؛ ودليل ذلك أن الله تعالى أمرنا بتصديقهم، وبوجوب اتباعهم.

فإن هم ارتكبوا المعاصي، ووجب علينا اتباعهم بها، فلن يكون هناك فرق بين الطاعة والمعصية، وسيلتبس على الناس أمر دينهم.

فإن قال قائل: فما قولكم بالآيات والأحاديث التي ورد فيها ما يدل على وقوع المعصية من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، وإيراد كثير من المفسرين روايات في كتبهم تفسرها على أنها معصية؟

قلنا: إن هذه الروايات أكثرها إنما جاء من الإسرائيليات، ودوَّنها بعض الأئمة في كتبهم على سبيل ذكر الروايات التي وردت في تفسير الآية، وظنا منهم أن المطلع على كتبهم لن يبلغ به الأمر أن يلتبس عليه الحق في هذه المسألة.

وقد دوَّن في بيان معاني هذه الآيات أئمتنا رضوان الله عليهم وردوا على الروايات الباطلة في تفسيرها.

ولا يمكن إيرادها في هذا الشرح المختصر، لكننا سنضرب لذلك مثالا بقصة سيدنا آدم عليه الصلاة السلام فنقول:

إن سيدنا آدم عليه الصلاة والسلام لما أكل من الشجرة لم يكن أكله إلا عن نسيان، وقد بين الله تعالى ذلك بقوله: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ١١٥﴾طه فلم يكن له عزم على المعصية[1]، والنسيان ليس بمعصية، وإن كان على صورتها.

فإن قيل: فكيف وُسِم فعله بالمعصية بقول الله تعالى: ﴿فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ۚ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ١٢١﴾ طه.

=فلم يقل له بأنني خلقتك، أو أمددتك بالحياة، أو نحو ذلك.. فلينظر العاقل إلى الفرق بين الأسلوبين.

1 - هذا على تفسير البعض، وبعضهم فسرها بغير ذلك.

قلنا: إنما سميت معصية لأن صورتها صورة المعصية، وذلك كما لو أعطاك المعلم عدة أقلام، ونهاك عن استخدام أحدها، وجاء أحد الطلاب يُسَوّل لك الكتابة به، ويأمرك بذلك، ويحثك عليه حتى نسيت وكتبت به، فإن كل من سيراك وهو لا يعلم نسيانك سيظن أنك عصيت أمر المعلم؛ لأن صورة فعلك معصية، لكنك في الحقيقة ناس لم تعزم على معصيته.

فإن قيل: فما الداعي لاستغفار سيدنا آدم كما قال الله تعالى:﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ الأعراف إن لم يكن فعله معصية؟

قلنا: إن حسنات الأبرار سيئات المقربين، فربما احتاج الفعل وإن لم يكن معصية لاستغفار المقربين، وإن لم يحتج ذلك من غيرهم.

ولتقريب معنى مقولة: (حسنات الأبرار سيئات المقربين) نقول: لو كان لإنسان صاحبان، أحدهما صديق حميم، والآخر صاحب بعيد، فأصابته مصيبة احتاج فيها لمن يقف معه ويواسيه، فاتصل به الصاحب البعيد يسأل عنه ويواسيه، دون أن يزوره أو يلتقي به، فإن اتصاله سيكون حسنة له، يسعد بها صاحب المصيبة، لكن لو فعل الصديق الحميم مثل ذلك ولم يأت لزيارته والوقوف معه، فإنها ستكون له سيئة؛ لأنه مقرب، والمقرب لا يقاس فعله على فعل غيره ممن لم يبلغ منزلة قربه، ولا يقبل منه ما يقبل من غيره، فما يكون حسنة للبعيد ربما كان للقريب سيئة تستحق التأسف والاعتذار، ومن هذا الباب استغفار الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم[1].

وأما الصفة الثالثة، فهي تبليغ ما أمروا بتبليغه.

وما يوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم منه ما يؤمر بكتمانه، ومنه ما يؤمر بتبليغه للبعض كصفات المنافقين التي لم يطلع عليها غير حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، ومنه ما يؤمر بتبليغه لكل الناس، وهو الأحكام التكليفية، والأمور التي فيها مصالح الأمة، ونحو ذلك من الأمور العامة.

ودليل ذلك قال الله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا ﴾ المائدة: ٣

1- وللتوسع في هذه المسألة يراجع الباب الأول من القسم الثالث من كتاب ((الشفا)) للقاضي عياض، وتفسير سورة (يوسف) من كتاب ((التفسير الكبير)) للفخر الرازي، فقد توسع في ذكر هذه المسألة.

ولو كتم النبي صلى الله عليه وسلم شيئا مما أمر بتبليغه لما كمُل الدين، وتمت النعمة على المسلمين.[1]

وأما الصفة الرابعة فهي الفطانة.

فتجب لهم الفطانة؛ لأن مُهِمَتَهم التعامل مع الناس، وتفهيمُهم أمر دينهم، ورَدُّ شُبُهِهِم، وإبطالُ حُجَج الجاحدين، ولا يكون ذلك إلا من أفطن الناس.

ويستحيلُ ضِدُها عليهِمُ　　　وجائزٌ كالأكلِ في حقِهم

كل صفة وجبت للأنبياء صلوات ربي وسلامه عليهم، استحال عليهم ضدها. فيستحيل أن يتصفوا بالكذب، أو الخيانة، أو كتمان شيء مما أمروا بتبليغه، أو البلادة.

وأما ما يجوز في حقهم، فالأعراض البشرية، من أكل، وشرب، ونوم، ومرض، ونحو ذلك مما لا يؤدي إلى نقص في مراتبهم العالية، أو يُنفِّر منهم الناس.

وأما الأمراض المنفرة، أو التي تحول بينهم وبين القيام بمهامهم التبليغية، فلا تجوز في حقهم، كالجذام، والبرص، والعمى[2]، ونحو ذلك.

إرسالهم تفضُّلٌ ورَحْمَةْ　　　للعالَمينَ جَلَّ مُولِيْ النِّعْمَةْ

لا يكفي العقل في معرفة الدين، بل لابد من وجود نبي ليعلمه الناس، ويُطلِعُهم على الأمور الغيبية التي لا تُعلم بغير الوحي، ولا يُتوصل إليها بمجرد العقل.

ومع هذا فإنه لا يجب على الله تعالى إرسال الرسل؛ لما تَقَدَّم من أنه لا يجب عليه فعلُ شيء ولا تركُه، وإنما أرسلهم تفضلا ورحمة منه؛ ليُخرِجوا الناس من ظلمات الجهل بالله تعالى، إلى أنوار المعرفة، وقد قال تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ ﴾ النساء: ١٦٥

ويلزمُ الإيمانُ بالحسابِ　　　والحشرِ والعقابِ والثوابِ
والنشرِ والصراطِ والميزانِ　　　والحوضِ والنيرانِ والجنانِ

1- ومن كمال الدين الإسلامي أنه ثابت لا يتغير على مر الأزمان، وذلك لأنه لو تغير لكان ناقصا وليس بكامل، لأنه إما أن يتغير للأفضل، فمعنى ذلك أنه لم يكن كاملا، أو للأسوأ، فمعنى ذلك أنه نقص وما عاد كاملا، والله سبحانه نص على اكتماله.

2- وسيدنا يعقوب –عليه الصلاة والسلام– لم يصب بالعمى، وإنما غشي بصره بالماء الأبيض، كم قال الله تعالى: ﴿ وَٱبۡيَضَّتۡ عَيۡنَاهُ مِنَ ٱلۡحُزۡنِ فَهُوَ كَظِيمٞ ۝٨٤ ﴾ يوسف.

والجنِّ والأملاكِ ثم الأنبيا   والحورِ والولدانِ ثم الأوليا

بعد أن انتهى الناظم من الكلام عن الإلهيات، والنبوات بدأ بالكلام عن الغيبيات والأمور التشريعية والتي يجب على كل مؤمن الإيمان بها، وإلا فلا يُقبل إيمانه؛ لأنه يلزم منه تكذيبه للنبي صلى الله عليه وسلم، وقد أثبتنا صدقه بالدليل.

وقبل الحديث عنها نقدم مقدمة لذلك، فنقول: ما ثبت بالشرع، فإما أن يثبت بدليل قطعي، وإما أن يثبت بدليل ظني.

فالقرآن ثابت بدليل قطعي عن الله تعالى؛ وهو منقول إلينا بالتواتر، ومثله الأحاديث المتواترة[1].

وأما أحاديث الآحاد، فإنها ثابتة ظنا.

وكل من هذين القسمين إما أن تكون دلالته قطعية بألَّا تحتمل إلا معنى واحدا، أو ظنية بأن احتملت عدة معان.

فيحصل معنا أربعة أقسام:

1- قطعي الثبوت والدلالة، وهذا قطعا يكفر منكر ثبوته أو دلالته بعد علمه به.
2- قطعي الثبوت، ظني الدلالة، وهذا يكفر منكر ثبوته، وأما دلالته فلا يكفر بإنكارها.
3- ظني الثبوت، قطعي الدلالة، فهذا يفسق منكر ثبوته[2]، أو دلالته ولا يكفر.
4- ومثله ظني الثبوت ظني الدلالة.

وعلى هذا فهذه الأمور الغيبية التي عدها الناظم ثابتة على سبيل القطع، فيجب الإيمان بها مجملة، ويكفر جاحدها.

1- المتواتر هو: خبر عن أمر محسوس رواه جماعة عن جماعة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ويحصل منه يقين عند السامع.

فالقرآن سمعه الصحابة رضوان الله عليهم من النبي صلى الله عليه وسلم بآذانهم، ونقلوه للتابعين، ونقله التابعون لمن بعدهم إلى زمننا، وفي كل زمن ينقله عدد كبير يستحيل عادة أن يتفق على الكذب.

2 - وهذا إن أنكره وقد أثبته العلماء، وأما إن رده لكونه لم يثبت عنده، وهو من أهل هذا العلم، كرد الأئمة العظام البخاري ومسلم وغيرهما رضي الله عنهم بعض الأحاديث فهذا لا يفسق قطعا.

وقد اعتنى أئمتنا رضوان الله عليهم غاية الاعتناء بتدوين الأحاديث الثابتة، وتنقيحها، وبنوا في ذلك حصنا حصينا، لئلا يتجرأ متجرئ على إثبات ما لم يثبت، أو نفي ما ثبت، فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

وأما تفاصيل وصفها، فربما اختلف في بعضها لكونها لم تثبت بدليل قطعي.

وسنذكرها مرتبة على النحو الذي ذكرها فيه الناظم، فنقول:

- الحساب، وهو محاسبة الله تعالى عباده على أعمالهم، قال الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَهُۥ لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفۡتَدَوۡاْ بِهِۦٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ سُوٓءُ ٱلۡحِسَابِ وَمَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ ١٨﴾ الرعد.
- الحشر، وهو جمع العباد بأجسادهم، وأرواحهم ليوم الحساب، قال الله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ ٣٨﴾ الأنعام
- العقاب للعاصين، والثواب للمطيعين، قال الله تعالى: ﴿فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٨٥﴾ المائدة ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ١٠٦ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ١٠٧﴾ آل عمران ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ٦٩﴾ الفرقان
- النشر، وهو إخراج الناس من قبورهم بأجسادهم، وأرواحهم، ويسمى البعث أيضا، قال الله تعالى: ﴿۞إِنَّمَا يَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسۡمَعُونَۘ وَٱلۡمَوۡتَىٰ يَبۡعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيۡهِ يُرۡجَعُونَ ٣٦﴾ الأنعام ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يَنسِلُونَ ٥١ قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜۗ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ٥٢﴾ يس

- الصراط، وهو جسر ممدود على متن جهنم، يعبره المؤمنون ليدخلوا الجنة، قال الله تعالى: ﴿۞ ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ۝٢٢ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ ۝٢٣﴾ الصافات وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح في الشفاعة: (وترسل الأمانة والرحم، فتقومان جنبتي الصراط يمينا وشمالا، فيمر أولكم كالبرق، ألم تروا إلى البرق كيف يمر ويرجع في طرفة عين؟! ثم كمر الريح، ثم كمر الطير، وشد الرجال، تجري بهم أعمالهم، ونبيكم قائم على الصراط يقول: رب سَلِّم سَلِّم، حتى تعجز أعمال العباد، حتى يجيء الرجل فلا يستطيع السير إلا زحفا، قال: وفي حافتي الصراط كلاليب معلقة، مأمورة بأخذ من أمرت به، فمخدوش ناج، ومكدوس في النار).
- الميزان، قال الله تعالى: ﴿ وَٱلۡوَزۡنُ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡحَقُّۚ فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٨ ﴾ الأعراف
- الحوض، وقد جاء في الحديث الصحيح عن أنس – رضي الله عنه – قال: بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين أظهرنا، إذ أغفى إغفاءة، ثم رفع رأسه متبسما، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال:(أنزلت علي آنفا سورة) فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ۝٣﴾الكوثر، ثم قال:(أتدرون ما الكوثر؟) فقلنا: الله ورسوله أعلم. قال:(فإنه نهرٌ وَعَدَنيه ربي عز وجل، عليه خيرٌ كثير، هو حوضٌ تَرِدُ عليه أمتي يوم القيامة، آنيتُه عددَ النجوم، فيختلِجُ العبدُ منهم، فأقول: رب إنه من أمتي! فيقول: ما تدري ما أحدثتْ بعدك).
- الجنة، والنار، وهما مخلوقتان، موجودتان، لا تفنيان، ولا يفنى نعيم الجنة ولا عذاب النار، قال الله تعالى: ﴿۞ لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ وَلَا يَرۡهَقُ وُجُوهَهُمۡ قَتَرٞ وَلَا ذِلَّةٌۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٢٦ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۖ كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٢٧﴾ يونس، ومن قال بفنائهما، أو فناء أحدهما، فقد خالف الأدلة القاطعة.

- الجن، وهم مخلوقون من النار، يتناكحون، ويتوالدون، وهم مكلفون كبني آدم، فمنهم المؤمنون، ومنهم الكافرون، ومنهم الشيطان إبليس، وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴿٢٧﴾﴾ الحجر.
- الملائكة، وهم مخلوقات من نور، لا يوصفون بذكورة ولا أنوثة، ولا يتناكحون، ولا يتوالدون، ولا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يأمرون، قال الله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾﴾ فاطر

ويجب الإيمان بعشرة منهم على التفصيل، وهم، سيدنا جبريل عليه السلام، وهو المُوَكَّل بالوحي - سيدنا ميكائيل، وهو المُوَكَّل بالأرزاق، والأمطار - إسرافيل، وهو الموكل بالنفخ بالصور - ومالك ورضوان، وهما خازن الجنة، وخازن النار - ورقيب وعتيد، وهما جنس من الملائكة، فلكل إنسان رقيب وعتيد - ومنكر ونكير، وهما فتانا القبر، والدليل عليهما ظني، فلا يكفر منكرهما بل يفسق - وملك الموت.

- الأنبياء، وقد تقدم ذكرهم.
- الحور، وهن نساء في الجنة، قال الله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾ الواقعة
- الولدان، وهم غلمان في الجنة يخدمون المؤمنين، قال الله تعالى: ﴿۞ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ﴿١٩﴾﴾ الإنسان
- الأولياء، وهم عباد الله تعالى المقربون، قال الله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ يونس

فمن أنكر تفاصيل هذه الأمور مما لم يأت به دليل قاطع لم يكفر، وأما من أنكر ما ثبت منها بالدليل القطعي جملة وتفصيلا، فإنه يكفر.

وهناك أمور أخرى مما يجب الإيمان بها، كأشراط الساعة، من نزول سيدنا عيسى بن مريم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام، وظهور المسيح الدجال، وخروج الدابة، وخروج يأجوج ومأجوج، وطلوع الشمس من مغربها.

وما يكون يوم القيامة من أخذ المسلمين كتابهم بيمينهم، والكافرين بشمالهم، وتبييض وجوه المؤمنين، وتسويد وجوه الكافرين، ونحو ذلك من أمور لم يذكرها الناظم، وتذكر في المطولات.

وكـلِ ما جـاء من البـشـيـرِ   من كلِّ حكمٍ صار كالضروري

كل حكم من أحكام الشرع اشتهر بين المسلمين وصار معلوما من الدين بالضرورة، وأُجمِع عليه، وجب الإيمان به، وكفر جاحده[1]، وفسق تارك العمل به من غير جحود.

فمن ذلك: حرمة الربا، والخمر، والسرقة، والقذف، والزنا، واللواط، وقتل النفس المؤمنة بغير حق، وأكل الميتة والخنزير، ونحو ذلك.

ومنها: وجوب الصلوات الخمس، والطهارة لها، وصيام رمضان، والزكاة المجمع عليها، والحج للمستطيع، والحجاب، ونحو ذلك.

ومن ذلك جحود سُنَّةٍ صارت معلومةً من الدين بالضرورة، كسنة كالوتر، والاعتكاف، وقصِّ الأظافر، ونحو ذلك.

فلا يمكن أن يتمَ إيمانُ الإنسان، وهو يكذب بشيء من هذه الأمور، فتكذيبه بشيء منها، وهو عالم بثبوته يعود على كل ما مر من العقيدة بالنقض.

وتفاصيل الأمور المعلومة من الدين بالضرورة تذكر في كتب الفقه.

وبهذا نكون قد انتهينا من الكلام على العقائد.

ويـنـطـوي في كلمة الإسلامِ   ما قد مضى من سائر الأحكام

وكلمة الإسلام هي "أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله".

فإذا آمن الإنسان بما مر ذكره، واطمأن قلبه به، تَرجَم عن إيمانه بالشهادتين الحاويتين للعقائد؛ لأن إقراره بأن لا إله إلا الله، إقرارٌ منه بأنه لا معبودَ بحق إلا واجب الوجود لذاته؛ فهو الإله الحق الذي تنزه عن النقائص، واتصف بصفات الكمال، فاستغنى عن كل ما سواه، وافتقر إليه كل ما عداه.

وإقراره بأن سيدنا محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم، إقرار منه بصدقه، وأمانته، وكماله الإنساني الذي يؤهله لأن يُصطفى من بين البشر، وإقرار منه بوجوب اتباعه بكل ما جاء به، من عقائد غيبية، وأحكام شرعية، ونحو ذلك.

1- ومع قولنا بكفر جاحده، لا ينبغي لنا أن نرمي شخصا جحده بالكفر من غير أن نبين له، لاسيما في زماننا الذي شاع فيه الجهل وانتشر، فليحذر الناس من المسارعة لتكفير الأشخاص، لكننا نقول له: جحودك هذا يؤدي إلى الكفر، ونُبيِّنُه له، فإن أصر بعد التبيين والتعليم كان كافرا، والله أعلم.

وإقراره بالشهادتين ونطقه بهما يجعله من جملة المسلمين المستسلمين لأوامر الله تعالى ونواهيه، فتجرى عليه أحكام المسلمين في الدنيا.

ومن حَسُن اعتقاده، وأقرَّ باستسلامه لله تعالى، وعبوديته له، وجبَ أن تظهرَ ثمرةُ هذا الاعتقاد في أعمالِهِ الظاهرةِ والباطنة؛ ليتحققَ بحقائق العبودية، ويصل إلى تمام معرفةِ الله تعالى، والقربِ منه، فلا خير في علم لم يُولِّد عملا.

فختمت المنظومة بذكر درجات الترقي في الوصول إلى الله تعالى، وأول هذه الدرجات إدامةُ ذكرِه للشهادتين.

فأكْثِرَنْ من ذِكـرِهـا بالأدبِ   ترقى بهذا الذكر أعلى الرُّتَب

بما أننا قدمنا أن كلمة الشهادتين قد حوت العقائد، فلا بد أن تكون الكلمةُ المشهودُ بها وهي (لا إله إلا الله) من أفضل الذكر.

فيستحب للمؤمن أن يديم ذكره لها في كل حال، وأن يكون له مجلسٌ للذكر بها مع الإتيان بآدابها.

وقد عد أئمتنا رضوان الله عليهم من آدابها: أن يتطهرَ، ويجلسَ بأدب مستقبلا القبلة، ويُقدِّم عليها الاستغفار، ثم الصلاةَ على النبي صلى الله عليه وسلم، ثم يأتي بها مستحضِرا معانيَها الحاويةَ للعقائد، ويكون له وِرْدٌ دائمٌ لا ينقص عنه، فبالمداومة يظهر أثر العبادة.

وغَلِّبِ الخوفَ على الرجاء   وسِـــر لـــمـــولاك بـلا تـنـاء

فإذا داوم الإنسان على ذِكرها بالأدب، تذَكَّر عبوديته لله، فاندفع في داخله الخوف من غضب سيده ومولاه، وولَّدَ الخوفُ الندمَ على ما فرط في حقه، وعلى تقصيره في عبوديته.

ولكن لا ينبغي أن يبلغ خوفُه مهما كثرت ذنوبُه إلى الحد الذي يُوصِلُه إلى القنوطِ من رحمة أرحم الراحمين، ومغفرته، فينفتِحُ عليه بابٌ للشيطان عظيم، يحثه فيه على التمادي في المعصيةِ، وعدم الاستغفار، والاستزادة من الدنيا، لئلا يخسرَ الدنيا والآخرة، وربما أوصله ذلك للكفر والعياذ بالله.

فوجب على الإنسان أن يستحضر مع الخوف الرجاء، فيرجو رحمة الله تعالى، وعفوه، ومغفرته، مهما ارتكب من الذنوب، فقد قال تعالى: ﴿۞قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ

أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ٥٣﴾ الزمر

فإذا رجاه، ولَّد هذا الرجاء المحبة لله تعالى، ووَلَّدت المحبةُ كثرةَ ذكرِه، وولَّد ذلك الحياء منه، وولد الحياءُ دوامَ الطاعة، والشعورَ بمنة الله تعالى أن رحم وغفر.

فالخوف والرجاء للمؤمن كجناحي الطائر، لو فَقَدَ أحدَهما هوى.

ولما كان من المحتمل أن يُولِد الرجاءُ التمادي بالمعاصي اتكالا على سعة المغفرة، وجب أن يُغلِّبَ العبدُ خوفه على رجائه حال قوتِه وصِحته، ويغلِّب رجاءَه على خوفه حال مرضه وقربِ أجله؛ ليلقى الله تعالى محسنا الظن به.

فإن اعتدل المؤمن في خوفه ورجائه، بدأ بالسير إلى الله تعالى، بثبات وثقة، بلا توان، ولا تهاون.

وجَــدِّدِ الـــتَّــوبــةَ للأوزارِ   لا تـيـأسـن من رحـمـة الـغـفـار

ولما كان كل إنسان مهما علا غيرَ معصوم عن الوقوع في المعاصي، كان الواجب عليه أن يجدد التوبة والاستغفار في كل حين.

وشروط التوبة ثلاثة: الإقلاعُ عن المعصية، والندمُ عليها، والعزمُ على عدم العودة إليها.

فإن كانت المعصية بين العبد وآدمي، كالسرقة والظلم، ونحو ذلك، وجب استرضاء صاحبَ الحق، بردِ حقه إليه، أو تمكينِه من إقامةِ حد، ونحو ذلك.

وتوبة الإنسان تتفاوت بتفاوت رُتبتِه، كما يقال: حسنات الأبرار سيئات المقربين.

فالعامي يتوب من المعاصي، والذاكر يتوب من الغفلة عن الذكر، والعابد يتوب من التقصير في العبادة، والمترقي في رتب الكمال توبته في كل رتبة عن غفلته عنها في الرتبة التي قبلها، ومن هذا الباب يُعد استغفار سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وكــن عـلى آلائِهِ شكـــورا   وكن عــلـى بـلائـه صــبـورا
وكُـلُّ أمرٍ بالقـضاء والقدرْ   وكـل مـقـدورٍ فـما عـنه مفر
فكُنْ له مُـسَلِّماً كَيْ تَسْلَمَا   واتبع سبيل الناسكين العُلما

الشكر هو صرف العبد ما أنعم الله تعالى به عليه فيما يرضيه، فشكره على فؤاده أن يعتقد فيه الفضل والمنة كلها لله تعالى.

وشكره على لسانه أن يديم ذكره بالكلام المأمور به، من ذكر، وتعلم، وتعليم، وأمر بمعروف، ونهي عن منكر، ونحو ذلك.

وشكره على جوارحه أن يجنبها المعاصي، ويصرفها إلى الطاعة، وهكذا في كل نعمة.

ولا يبلغ هذه الرتبة إلا من اصطفاه الله تعالى لها، فقد قال تعالى في كتابه: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ۝١٣﴾ سبأ

ولكن المؤمن يسعى لينال من درجة الشكر ما استطاع، فالميسور لا يسقط بالمعسور.

وأما الصبر فهو درجات، فمنه الصبر عن المعصية بعد توبة الإنسان منها، إذ يمتحن بالإغراءات التي تدعوه إليها، ليعلم صدق توبته، والصبر على العبادة، إذ تتكاسل النفس عنها، ثم الصبر عن الإكثار من المباحات، من أكل، ونوم، وكلام مباح، ونحو ذلك من أمور يؤدي الإكثار منها لقسوة القلب، وقوة النفس الأمَّارةِ بالسوء، فيَؤول ذلك للوقوع في المعاصي.

والصبر على البلاء، من مرض، وفقر، وفقد أحبة، ونحو ذلك.

فينبغي للمؤمن أن يستسلم لأوامر الله تعالى ونواهيه ويصبر عليها، ولقضاء الله تعالى وقدره، فلا يعترض على أمر اختاره له، فيسلم بذلك من هموم الدنيا، ولا يبقى في قلبه هم في غير رضا الله تعالى.

وخَلِّصِ القلبَ من الأغيارِ	بالجد والقيام في الأسحار
والفكرِ والذكرِ على الدوامِ	مجتنبا لسائر الآثام
مراقبا لله في الأحوالِ	لترتقي معالم الكمال

فإن زال هَمُّ الدنيا من قلبه، وصفا لله تعالى فما عاد لغيره سيطرةٌ عليه، تخلص القلب من الأكدار، وصار مستعدا لاستقبال الأنوار، فيسعى في تحصيلها بالجد في الطاعة بالقيام في الأسحار، والتعرضِ لرحمة الله تعالى وكثرةِ الأذكار، والتفكر في نِعمِ الله تعالى وأفعالِه، مصاحبا لذلك اجتنابَه للمعاصي، ومستشعرا مراقبة الله تعالى له في كل حال من أحواله.

وهذه درجات في الترقي، لا ينالها الإنسان بغير الجد والاجتهاد، وملازمة شيخ مُصلِح، أو أخٍ صالحٍ يعين عليها.

وقل بِذُلٍّ ربِّ لا تـقـطـعـني   عنك بقاطع ولا تحرمني
مِن سِرِّكَ الأبهى المُزيلِ للعَمَى   واختم بخير يا رحيم الرحما

ومهما وصل الإنسان إلى الدرجات العليا، وجب ألا ينسى فضل الله تعالى عليه بهذا القرب، ويبقى في خوف من أن يُزيلَ الله تعالى هذه النعمة عنه، فيبقى مُتذلِّلا له، يطلُبُ بافتقار وانكسار دوامَ وَصلِه، وفيضَ أنواره.

والحـمـد لله عـلى التَّمامِ   وأفضل الصلاة والسلام
على النبي الهاشميِّ الخاتَمِ   وآلِهِ وصَحْـبِهِ الأكارِمِ

تم بفضل الله تعالى شرح هذا الكتاب يوم الخميس
30/صفر/1432/هـ الموافق:3/2/2011/ م
فأسأل الله تعالى أن يتقبله، وينفع به كل من قرأه وأقرأه،
وأسأله تعالى أن يثبتنا على العقيدة السليمة من البدع والمخالفة
لأهل السنة والجماعة حتى نلقاه بها، ونجتمع مع جماعة المسلمين والأئمة المرضيين،
على حوض نبينا محمد صلى الله عليه وسلم غير مبدلين في ديننا ولا مغيرين.
وأسأل الله أن يجزي عني وعن الإسلام والمسلمين نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم ما هو أهله، وأن يجزي خير الجزاء، وجزاء الخير
أئمتنا رضوان الله عليهم، ومشايخنا، وكل من استفدت منه كلمة أو حرفا،
وأن يجعل هذا العمل في ميزانهم، فما في هذا الكتاب شيء إلا وهو مستفاد منهم،
وليس لي في ذلك إلا الترتيب والتنسيق
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

شفاء هيتو
جامعة الإمام الشافعي
شيآن جور - إندونسي

نظم الخريدة البهية

1 . يقـــــول راجي رحمة القديرِ أي أحمدُ المشهـــــورُ بالدرديرِ

2 . الحمـــــــد لله العليِّ الواحدِ العــــــالِمِ الفرْدِ الغنيِّ الماجدِ

3 . وأفضــــــل الصلاة والتسليمِ على النبيِّ المصـــــطفى الكريمِ

4 . وآلـه وصَحْبِـهِ الأَطْــهـــار لا سِـيَّـــــمَا رفيقُـهُ في الغـارِ

5 . وهـذه عـقـيـدة ســـنـيـة ســــــميتها الخريدة البهية

6 . لطيــــفة صغيرة في الحجمِ لكنها كبيـــــــــرة في العلم

7 . تكفيك علـــما إن ترد أن تكتفي لأنـها بـزبـدة الـفــــن تـفــي

8. واللهَ أرجـو فـي قـبـول العـمل والـنفع منها ثم غـفـر الزلــــــل

9 . أقســـام حكم العقل لا محـالـة هي الـوجـوب ثـم الاســـتحـالـة

10. ثم الجواز ثـالـث الأقســـام فــافـهـم مـنـحـت لـذة الأفـهـام

11. وواجب شـــرعا على المكلف مـعـرفـة الله الـعـلـيِّ فـاعـرفِ

12. أي يعرف الواجـب والمحـالا مـع جـائـز فـي حقـه تـعـالـى

13. ومثـلَ ذا في حق رسْـــلِ الله عــلــيـهـم تـحـيـة الإلــهِ

14. فـالواجـب العقلي مـا لم يقبلِ الاِنــتـفـا فــي ذاتــه فـابـتـهـلِ

15. والمســتحيل كل مـا لم يقبلِ فـي ذاتـه الـثبوتَ ضـــد الأولِ

16. وكل أمـر قــابـل لــلانــتــفــا ولـــلثبــوت جـائز بـــلا خـــفـــا

17. ثم اعلمنْ بـأنَّ هـذا العـالمـا أي مـا ســوى الله العليِّ العـالِمـا

18. من غير شــــكٍّ حـادثٌ مُفْتَقِرُ لأنــــه قـــامَ بـــهِ الــتــغــيـــرُ

19. حـدوثُه وجـودُه بعـد الـــعـدمْ وضـــــدُّه هو المســـمَّى بـالقِـدَمْ

20. فاعلم بأن الوصـــف بالوجود من واجبـات الـواحـد المـعـبـود

21. إذ ظـاهـر بـأن كـل أثـرِ يـهـدي إلـى مـؤثـر فـاعـتـبـرِ

22. وذي تسـمى صـفة نفسـية ثم تليها خمسـة سـلبية

23. وهي القِدَمْ بالذات فاعلم والبَقَا قيـامُـه بنَّفْسِـه نِلْـتَ التُّقَى

24. مخـالفٌ للـغير وحـدانيـة في الـذات أو صـفاتـه العليَّـةْ

25. والفعلِ، فـالتـأثيرُ ليس إلا لـلـواحِـدِ الـقَـهَّـار جـلَّ وعَـلا

26. ومن يقـل بـالطبع أو بـالعلـة فـذاك كـفـر عـنـد أهـل الـمـلـة

27. ومن يقـل بـالقوة المودعـةِ فـذاك بـدعـي فـلا تـلـتـفـتِ

28. لو لم يكن متصـفـا بهـا لزمْ حـدوثـه وهو محـال فـاسـتقم

29. لأنه يفضـي إلى التسـلسـلِ والدورِ وهو المسـتحيل المنجلي

30. فهو الجليـل والجميـل والوليْ والظـاهر القـدوس والربُّ العليْ

31. منـزهٌ عـن الحـلولِ والجـهـة والاتصـال الانفصـالِ والسّـفَهْ

32. ثـم المعـاني سبعـة للرائـي أي علـمـه المـحـيـط بـالأشـيـاء

33. حـيـاتـه وقـدرة إرادة وكـل شـيء كـائـن أراده

34. وإن يكـن بضـدِّه قـد أمـرا فالقصد غيـر الأمر فاطرح المـرا

35. فقـد علمـت أربعـا أقسـامـا في الكـائنـات فـاحفظ المقـامـا

36. كلامه والسـمع والإبصـارُ فـهـو الإلـه الـفـاعـل الـمـخـتـارُ

37. وواجب تعليق ذي الصـفـات حتمـا ودومـا مـا عـدا الحيـاة

38. فالعلم جزما والكلام السـامي تـعـلـقـا بسـائـر الأقسـام

39. وقـدرةٌ إرادةٌ تـعـلَّـقـا بـالممكنـات كلهـا أخـا التقى

40. واجزم بأن سـمعه والبصـرا تـعـلـقـا بـكـل مـوجـود يـرى

41. وكـلـهـا قـديـمـة بـالـذات لأنـهـا لـيسـت بـغيـر الـذات

42. ثـم الكـلام ليس بـالحـروف ولـيس بـالـتـرتـيـب كـالـمـألـوفِ

43. ويستحيل ضدُّ ما تقدما من الصفات الشامخات فاعلما

44. لأنه لو لم يكن موصوفا بها لكان بالسوى معروفا

45. وكلُّ من قام به سواها فهو الذي في الفقر قد تناهى

46. والواحد المعبود لا يفتقر لغيره جلَّ الغَنِيْ المُقْتَدِرُ

47. وجائز في حقه الإيجاد والترك والإشقاء والإسعاد

48. ومن يقُلْ فِعْلُ الصلاحِ وجَبا على الإله قد أساء الأدبا

49. واجزم أَخِيْ بِرُؤية الإلهِ في جنة الخلد بلا تناهي

50. إذِ الوُقوعُ جائزٌ بالعقْلِ وقد أَتى فيهِ دليلُ النَّقْلِ

51. وَصِفْ جميعَ الرُّسْلِ بالأمانة والصدق والتبليغ والفطانة

52. ويستحيل ضدها عليهِمُ وجائز كالأكل في حقهم

53. إرسالهم تفضُّلٌ ورَحْمَةْ للعالَمينَ جَلَّ مُولِيْ النِعْمَةْ

54. ويلزم الإيمان بالحسابِ والحشر والعقاب والثواب

56. والنشر والصراط والميزانِ والحوض والنيران والجنان

57. والجنِ والأملاك ثم الأنبيا والحور والولدان ثم الأوليا

58. وكل ما جاء من البشيرِ من كلِّ حكمٍ صار كالضروري

59. وينطوي في كلمة الإسلامِ ما قد مضى من سائر الأحكام

60. فأكْثِرَنْ من ذكرها بالأدبِ ترقى بهذا الذكر أعلى الرتب

61. وغَلبِ الخوفَ على الرجاء وسر لمولاك بلا تناء

62. وجَدِّدِ التَّوبةَ للأوزارِ لا تيأسن من رحمة الغفار

63. وكن على آلائِهِ شكورا وكن على بلائه صبورا

64. وكل أمرٍ بالقضاء والقدرْ وكل مقدور فما عنه مفر

65. فكُنْ له مُسَلِّماً كَيْ تَسْلَما واتبع سبيل الناسكين العلما

66. وخَلِّصِ القلبَ من الأغيارِ بالجد والقيام في الأسحار

67. والفكر والذكرِ على الدوامِ مجتنبا لسائر الآثام

68. مراقبا لله في الأحوالِ لترتقي معالم الكمال

69. وقل بِذُلٍّ ربِّ لا تقطعني عنك بقاطع ولا تحرمني

70. مِن سِرِّكَ الأبهى المُزيلِ للعَمَى واختم بخير يا رحيم الرحما

71. والحمد لله على التَّمامِ وأفضل الصلاة والسلام

72. على النبي الهاشميِّ الخاتَمِ وآلِهِ وصَحْبِهِ الأَكارِمِ

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

